مجلس الأمن

مؤقت

السنة السابعة والخمسون

الجلسة **٤٤٨٤**

الثلاثاء، ٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد بيترسن	(النرويج)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	أيرلندا	السيد كور
	بلغاريا	السيد تفروف
	الجمهورية العربية السورية	السيد وهبة
	سنغافورة	السيد ياب
	الصين	السيد وانغ ينغفان
	غينيا	السيد ديالو
	فرنسا	السيد لفيت
	الكاميرون	السيد بلينغا - إبوتو
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	المكسيك	السيدة لاخوس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمي وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	موريشيوس	السيد غوكول
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/209)

02-27237 (A)
0227237

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر آذار/مارس، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بالسيد أدولفو أغيلار سنسر، الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيسا لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٢. وإنني واثق من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب للسفير أغيلار سنسر عن عميق تقديرنا للمهارة الدبلوماسية العظيمة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2002/209)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي إسبانيا وأوكرانيا والبوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا، يطلبون فيها دعوتهم للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد آرياس (إسبانيا)، والسيد كوتشنسكي (أوكرانيا)، والسيدة سيمونوفيتش (كرواتيا)، والسيد ساهوفيتش (جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية)،المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد بيتريتش إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسّق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد كلاين إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٢ من الممثل الدائم لإسبانيا لدى الأمم المتحدة، وفيما يلي نصها.

> ”أتشرف، بصفتي ممثلا لرئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، أن أطلب بأن يسمح لخافيير سولانا، الأمين العام للمجلس والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، بالاشتراك في جلسة المجلس التي ستعقد يوم الثلاثاء، ٥ آذار/ مارس

٢٠٠٢، بشأن البوسنة والهرسك، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

وقد تم تعميم تلك الرسالة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/2002/218. وإذا لم أسمع اعتراضا، فسأعتبر أن المجلس يوافق على توجيه الدعوة بموجب المادة ٣٩ إلى السيد خافيير سولانا.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو السيد خافيير سولانا إلى شغل المقعد المخصص له بجانب قاعة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2002/209، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٢٦ شباط/فبراير ٢٠٠٢ موجهة من الأمين العام، يحيل بها تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

ومعروض على أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/2002/221، التي تتضمن نص مشروع قرار أعد خلال مشاورات المجلس السابقة.

وأود أن أرحب بوجود الأمين العام السيد كوفي عنان في هذه الجلسة الصباحية، وأعطيه الكلمة.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أعرب عن سعادتي برؤيتكم سيادة الوزير، في مقعد الرئاسة، وأن أرحب بكم مرة أخرى في نيويورك وفي مقر الأمم المتحدة.

تبرز هذه الجلسة لحظة مهمة من الانتقال والتوطيد في البوسنة. وأود أن أبدأ بالإعراب عن التقدير للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، السيد ولفغانغ بيتريتش، الذي ساعدت قيادته الفعّالة على ضمان المكاسب التي حصل عليها المجتمع الدولي خلال السنوات القليلة الماضية. وأعرف أنه عمل وممثلي الخاص، السيد جاك بول كلاين، على أحسن ما يرام، وأود أن أشكره على ذلك التعاون أيضا. وأود كذلك أن أحيّي الجهود التي لم تعرف الكلل التي يبذلها صديقي خافيير سولانا من أجل الإبقاء على زخم السلام والمصالحة في سائر أنحاء دول البلقان. إن حضوره هنا اليوم يشير إلى الأولوية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمستقبل البوسنة.

إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تسير على الطريق الصحيح لإنجاز ولايتها الأساسية بحلول نهاية عام ٢٠٠٢. وأعتقد بأن بوسع المجلس أن يكون راضيا جدا عن عمل البعثة كمدافع عن المصالحة ووسيلة لكفالة سيادة القانون - وعن الإنجازات التي سبق تحقيقها بالطبع. فقد عملت على تحسين الشرطة وتوحيدها، بينما تعمل كصوت للتعايش والتسامح والتعاون على كل مستويات المجتمع. وقد عمل أفراد البعثة من مدنيين وشرطة الكثير لإعطاء شعب البوسنة الإيمان بمستقبل سلمي ومتحد أفضل.

وقد عملت البعثة بشكل خاص على تحويل وتخفيض قوة الشرطة من ميليشيا وقت الحرب قوامها ٤٠ ٠٠٠ إلى قوة شرطة محترفة قوامها ١٦ ٠٠٠. وتم بالإضافة إلى ذلك، تدريب كل شرطي في مجال حقوق الإنسان؛ وتدريب مجموعات مختارة في مجال مكافحة المخدرات، والجريمة المنظمة، والسيطرة على التجمعات؛ وتم إنشاء أكاديميتين للشرطة متعددتي الأعراق، في سراييفو وفي بانيالوقة؛ وفي الوقت الحاضر، تغطي دائرة حدود الدولة ٧٥ في المائة من حدود البلاد ونجحت في تخفيض الهجرة غير القانونية عبر البوسنة والهرسك بمعدل الثلثين.

وبالطبع، لم تكن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وحدها في البوسنة والهرسك، بل كانت جزءا من جهد دولي أوسع - بما في ذلك منظمة حلف شمال الأطلسي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي - وستظل كذلك. وفي نهاية عام ٢٠٠٢، ستكون البعثة قد أكملت مرحلة حفظ السلام من إعادة هيكلة الشرطة. ولكن ستظل هناك تحدّيات ستواجه البوسنيين أنفسهم والمجتمع الدولي الملتزم بمساعدتهم. ومن بين هذه التحديات في مجال الشرطة، انخفاض الرواتب وسوء الظروف السكنية، وقلة الأموال واستمرار التدخل السياسي في عمل وكالات إنفاذ القانون.

وستظل هناك بلا شك حاجة إلى المراقبة والمساعدة الدوليتين من أجل مواصلة التقدّم المحرز. ولذلك، فإنني أرحب بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي مؤخرا بإنشاء بعثة للشرطة لمتابعة ما بعد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. ولذلك، ستنفذ المرحلة القادمة من بناء القدرات في مجال إنفاذ القوانين، بما في ذلك تحسين الأنظمة القضائية والجزائية، في سياق الاتحاد الأوروبي. وتُعرب الأمم المتحدة عن استعدادها للتعاون الوثيق مع الاتحاد الأوروبي، ومكتب الممثل السامي والآخرين من المعنيين لكفالة التخطيط في الوقت المناسب والانتقال السلس.

إن شعب البوسنة والهرسك في نهاية المطاف، هو الذي يجب أن يتحكم بمصيره ويبني لنفسه مستقبلا سلميا مزدهرا كدولة ناجحة متعددة الأعراق. وإني آمل بأن يجد الدعم والإلهام في العديد من البلدان حول العالم التي جعلت من تنوعها ميزتها الأعظم، بإتاحة الفرص للجميع في مناخ من التسامح والاحترام المتبادل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

قبل إعطاء الكلمة للوفود التي ترغب في الإدلاء ببيانات، أدعو المشاركين إلى الاستماع إلى إحاطة إعلامية من السيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، ومن السيد جاك بول كلاين، الممثل الخاص للأمين العام ومنسّق عمليات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

أعطي الكلمة للسيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك.

السيد بيتريتش (تكلم بالانكليزية): عندما أسندت إليَّ الولاية في البوسنة والهرسك في آب/أغسطس ١٩٩٩، كانت يوغوسلافيا وكرواتيا يحكمهما نفس القادة الذين تسببوا في الصراعات المؤلمة التي وقعت في التسعينات. وكان وكلاؤهم لا يزالون يتولون السلطة في البوسنة والهرسك. ولذا كان أمل اللاجئين في العودة إلى ديارهم ضئيلا. والسياسيون الذين كانوا موجودين في زمن الحرب أعاقوا الإصلاح بجدارة، ولم يفعلوا شيئا للتغلب على الانقسامات الاقتصادية الداخلية وانعدام الإطار التشريعي المناسب فعليا. وأنشئت مؤسسات على مستوى الدولة، ولكنها عانت من نقص التمويل، ونقص الموظفين وافتقرت إلى السلطة الحقيقية. وعمل سلفي، كارل بلت وكارلوس ويستندورب، بمشقة بالغة لتصحيح تلك الحالة، لكن ما أعاق جهودهما بشدة كان المناخ السياسي الذي لا يسمح بالتفاهم داخل البلد وعدم التعاون من جانب زغرب وبلغراد.

وفي مواجهة هذه الحالة، كانت استراتيجيتي واضحة. فمنذ وصولي إلى البوسنة والهرسك شجعت بقوة على إيجاد اقتصاد سوق يعتمد على الاستثمار، لا على المساعدة؛ وتكثيف عودة اللاجئين إلى ديارهم والتصدي

لنتائج التطهير العرقي؛ وتوطيد دعائم المؤسسات - القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والمدنية - التي ستحقق البقاء للديمقراطية حتى بعد إنهاء المجتمع الدولي لمساعدته واهتمامه غير العادي بشؤون البلد.

وبعد ١١ من أيلول/سبتمبر ترسخت في أذهاننا العواقب الوخيمة المحتملة التي تترتب على وجود الدول الضعيفة أو المنهارة. وقد بيَّنت تجربة البوسنة والهرسك بشكل قاطع أن الدول لا يمكن أن تسترجع قوتها بعد الحروب الطويلة الأمد أو الحروب الأهلية المطولة، بالاقتصار على المعونة المادية أو المساعدة العسكرية. فهي بحاجة إلى مؤسسات تزاول أعمالها، وبحاجة إلى ثقافة تناقش فيها القوانين على النحو الواجب وتطبق تطبيقا شاملا وتحترم. واليوم، فيما يتعلق بأفغانستان، حتى المتشككين أصبحوا يتقبلون القول بأن بناء المؤسسات ينبغي أن يصبح جوهر التدخل الناجح.

لقد كان توطيد حكم القانون أساس استراتيجيتنا في البوسنة والهرسك، إذ أن بناء المؤسسات وعودة اللاجئين والتنمية الاقتصادية لا يمكن النهوض بها جميعا إلا بتوفير بيئة قوامها القانون والنظام. وفي هذا الصدد، كان العمل الذي اضطلعت به قوة الشرطة الدولية، المكلفة بموجب اتفاقات دايتون/باريس للسلام بتوفير خدمة شرطة فعالة ومحايدة، أساسيا في جهود تحقيق السلام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بالممثل الخاص للأمين العام السيد جاك بول كلاين، وقائد الشرطة الدولية السيد فنسنت كورديروي، وجميع العاملين في قوة الشرطة الدولية وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على ما بذلوه من جهود مضنية للاضطلاع بهذا العمل.

في ١٨ شباط/فبراير، أعلن مجلس الشؤون العامة بالاتحاد الأوروبي عن استعداد الاتحاد الأوروبي لإنشاء بعثة شرطة تتسلم العمل من قوة الشرطة الدولية ابتداء من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وقد ذكر ذلك الأمين العام. وستسهم بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، المدعومة ببرامج بناء المؤسسات التابعة للاتحاد، في تنفيذ اتفاقات السلام وتنفيذ السياسة العامة للاتحاد الأوروبي في المنطقة، لا سيما عملية تثبيت الاستقرار وعملية الانتساب للاتحاد. وهي فرصة فريدة للاتحاد لتطوير ارتباطه السياسي مع البوسنة والهرسك ودعم الإصلاحات الهيكلية الحيوية لعملية تحويل البلد إلى دولة أوروبية.

واسمحوا لي أن أعرب عن تقديري للممثل السامي للاتحاد الأوروبي المعني بالشؤون العامة والسياسة الأمنية، السيد خافيير سولانا، على النهج الحاسم والبنَّاء الذي تبناه الاتحاد في إنشاء بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وقد حظيت مبادرة الاتحاد الأوروبي بترحيب وقبول الهيئة التوجيهية التابعة لمجلس تنفيذ السلام في ٢٨ شباط/فبراير. وقد أبلغت الأمين العام بذلك حسب الأصول.

لن يكون نشر أفراد الشرطة في البوسنة والهرسك فعالا تماما ما دام الاعتقاد سائدا بأن أفرادا معينين لن تطالهم يد القانون. وفي هذا الصدد، يُشكل العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والتعاون الذي تقدمه سلطات البوسنة والهرسك لتلك المحكمة على مستوى الدولة وعلى مستوى الكيانين معا، ضرورة حيوية للانتعاش العام للبلد.

قبل أيام قلائل فحسب شنت قوات تثبيت الاستقرار عمليات في شرق البوسنة لإلقاء القبض على رادوفان كاراديتش. واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لأشكر قائد قوة تثبيت الاستقرار، الفريق أول جون سيلفستر، وجنوده على هذه العمليات الشجاعة التي دعا إليها غياب الجهود الصادقة من جانب سلطات جمهورية صربسكا لاعتقال

مجرمي الحرب المتهمين الذين يختبؤن في أراضيها وترحيلهم إلى لاهاي.

وينبغي لجمهورية صربسكا ألا يخامرها شك في أنها ما دامت لا تفي بالتزاماتها، فإنها لن تحظى بالدعم الكامل من المجتمع الدولي. وما زلت مقتنعا اقتناعا راسخا بأنه ما لم ينته الأمر بإحضار رادوفان كاراديتش ورادكو ملاديتش وغيرهما من المتهمين أمام المحاكمة في لاهاي، فلن يتمكن الشعب من قلب صفحة الماضي والتطلع إلى المستقبل. لقد أعلن الحزب الديمقراطي الصربي الذي أسسه كاراديتش، عن طرد الأعضاء المتهمين بجرائم حرب، لكن الحزب يتعين عليه أن يظهر الدعم العملي والعلني للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة قبل أن يحظى هذا النوع من البيانات بالتصديق.

وإذا وافقت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة بموجب اتفاق روما لعام ١٩٩٦، المعروف باسم ”قواعد الإجراءات الأصولية“ فإن قضايا جرائم الحرب يمكن أن تجري محاكماتها في محاكم البوسنة والهرسك. وإنني أدرك فعلا مدى حساسية وأهمية هذه المحاكمات، التي لا تستهدف تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة فحسب وإنما تضطلع أيضا بدور أساسي في عملية المصالحة الشاملة.

وفي ضوء الخطة التي اقترحتها المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة في العام الماضي باحتمال إحالة قضايا المحكمة إلى البوسنة والهرسك، يُشارك مكتبي حاليا في مناقشات مع المحكمة ومكتب الشؤون القانونية بالأمم المتحدة هنا في نيويورك بغرض التعاون بشأن مشروع استشاري سيحدد الموارد المطلوبة لمحاكمة المزيد من قضايا جرائم الحرب في البوسنة والهرسك. وستبدأ الاستشارة عما قريب. وستحولها حكومتا المملكة المتحدة والسويد، وستقتضي التعاون الوثيق من وكالات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الدولية وسلطات البوسنة والهرسك.

وبينما أثمرت الجهود الدولية المبذولة في مجال سيادة القانون الواسع النطاق، فإن التقدم لم يرق إلى مستوى التوقعات في بعض المجالات، لأن إصلاح القضاء لم يكن شاملا. وإن برنامج تقييم النظام القضائي، الذي أنشأته بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك قبل عامين، انتهى في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ونتيجة لانتهائه كُلف مكتبي بإنشاء لجنة قضائية مستقلة. وفي ١٤ آذار/مارس من العام الماضي، أصدرت قرارا يُضفي طابعا رسميا على إنشاء اللجنة القضائية المستقلة ويحدد ولايتها. إلا أن اللجنة نقلت إليَّ صورة تنذر بالخطر نسبيا ، مفادها أن القضاة والمدعين العامين، الذين وصل كثير منهم إلى مناصبهم أثناء الحرب أو بعدها مباشرة على أسس عرقية أو سياسية وليس على أساس مهني، هم في الغالب غير مؤهلين للاضطلاع بواجباتهم. وهناك نقص في التمويل الكافي، وتخضع المحاكم في أغلب الأحوال لنفوذ خارجي لا مبرر له.

وبناء على طلب مجلس تنفيذ السلام، عرضت في الأسبوع الماضي برنامجا لإعادة إحياء تدابير الإصلاح القضائي لعامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على المدراء السياسيين للهيئة التوجيهية. ويشمل هذا البرنامج إعادة تشكيل نظام المحاكم في البوسنة والهرسك وتخليص إجراءات التعيين من الطابع السياسي مع إدخال المجلس القضائي الأعلى. كما يشمل إصلاح القوانين الأساسية، ومنها قوانين الإجراءات المدنية والجنائية. وقد دعى مجلس أوروبا إلى وضع تفاصيل الاستراتيجية بهدف استحداث نظام للبوسنة والهرسك يتماشى مع المعايير الأوروبية المعاصرة.

والواقع، أن إضفاء الطابع الأوروبي على البوسنة والهرسك – الذي يتجلى في انضمام البلد الوشيك إلى مجلس

أوروبا وفي الدليل التفصيلي الذي يُحدد الخطوات التي يتعين على البوسنة والهرسك اتخاذها لكي تقترب أكثر من عضوية الاتحاد الأوروبي فعليا - يُشكل السياق الشامل لتشجيع حكم القانون وتعزيز جدول أعمال المجتمع الدولي الأساسي لإنعاش البوسنة والهرسك.

لقد وصلت البوسنة والهرسك إلى مفترق طرق حرج على طريقها نحو الانتعاش الدائم. وتناقش الأحزاب السياسية الرئيسية كيفية تنفيذ قرار المحكمة الدستورية المتعلق بالقواعد الانتخابية الشعبية في أنحاء البوسنة والهرسك. والواقع أن هذا سيكون اختبارا لإمكانية تطور البوسنة والهرسك إلى دولة ملتزمة بحقوق الإنسان وحكم القانون، وحماية الفرد وحماية الطوائف الدستورية الثلاث المؤلفة للبوسنة والهرسك إضافة إلى جماعة ما يُسمى بالآخرين.

ويُلقي تنفيذ هذا القرار عبئا ثقيلا على النظام السياسي الذي لا يزال ضعيفا في البوسنة والهرسك. ومع ذلك فهذه هي اللحظة التي ينبغي فيها أن يُقم فيها البلد توازنا داخليا على أساس التكافل البنَّاء بين الجماعات كافة.

وما زال هناك رأي شائع مؤداه أن الحلول التوفيقية وتوافق الآراء تمثل نوعاً من الضعف. ونسعى جاهدين لتغيير هذا الاتجاه السائد العميق الجذور، الذي لا يقتصر على البوسنة والهرسك وحدها. وتشكل المحادثات الجارية الآن جزءاً من عملية يتطور من خلالها تنفيذ اتفاق دايتون للسلام إلى شيء أكثر اتساعاً وعمقاً.

ويشكل هذا التطور الذي يتجاوز حدود دايتون عملية تدريجية، ولكنها ديمقراطية في طابعها. وقد سلطت الضوء من جديد على إمكانية التطور الكامنة في اتفاق دايتون. ذلك أن مجرد بدء المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك، وهي مؤسسة منصوص عليها في دستور دايتون، لهذه العملية يدل على أن نظام دايتون قادر حقاً على إصلاح ذاته. وتخاطر البيانات التي تصدر في الخارج، حتى ما يصدر منها عن حسن قصد، بتعريض هذه العملية التي أراها بمثابة "عملية تملك لم تتم بعد" للضرر. وأرى أنه يجب إتاحة كل فرصة للأطراف للخروج بحلول "ذاتية"، يتوصل إليها زعماء البوسنة والهرسك تحقيقاً لخير المواطنين في بلدهم.

بيد أن الزمن عنصر جوهري في هذا الصدد. ويتعين أن تنتهي المناقشات الدستورية الجارية بنجاح في خلال أيام، حتى يتسنى إجراء التعديلات الضرورية على دستوري الكيانين وعلى قانون انتخابات البوسنة والهرسك ضمن الإطار الزمني المطلوب لعقد الانتخابات العامة في موعدها المقرر في شهر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. وستكون هذه الانتخابات أول عملية اقتراع تنظمها السلطات الداخلية بعد الحرب وسوف تستحدث دورة انتخابية مدهما أربع سنوات، من شأنها زيادة تعزيز استقرار النظام السياسي.

وبما أن سيادة القانون قد بدأت تأخذ مجراها،فإن عدد اللاجئين العائدين، في كافة أنحاء البوسنة والهرسك، قد ازداد بدرجة ملحوظة. ففي العام الماضي، تم تسجيل ما يزيد عن ٩٢ ٠٠٠ حالة عودة لمن يطلق عليهم الأقليات، بزيادة نسبتها ٣٦ في المائة عن العدد المقابل لسنة ٢٠٠٠، وكانت منظمة رصد حقوق الإنسان غير الحكومية التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة قد وصفته آنذاك بأنه "فتح جديد". وإذا استمر هذا المعدل، وأرى أنه يمكن المحافظة عليه، فستتم العودة على نطاق واسع في غضون عامين. وهنا أود أن أنوه بالدور الحاسم الذي تؤديه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيما أراه إنجازاً تاريخياً، كان يبدو منذ عامين فقط بعيد الاحتمال إلى حد بعيد.

ومنذ نهاية عام ١٩٩٧، ترتب على ما يتجاوز ١٠٢ ٠٠٠ مطالبة بالممتلكات إعادتها إلى أصحابها، ويمثل

هذا ما نسبته ٤١ في المائة من جميع المطالبات من هذا القبيل في جميع أنحاء البوسنة والهرسك. وسيبلغ هذا المعدل قريباً نقطة الـ ٥٠ في المائة، ملبياً بذلك أحد الشروط الرئيسية للدليل التفصيلي الذي وضعه الاتحاد الأوروبي.

وأرى بوسعنا أن نفخر بأننا قد اجتزنا في نهاية المطاف منعطف الطريق، ولكن هذا ليس بالوقت المناسب للتراخي في بذل جهودنا. ويجب مواصلة تقديم التمويل الكافي حتى تكتمل عملية العودة.

وقد خلفت مذبحة سريبرينيتسا إرثاً أشد مرارة من أي إرث آخر خلفته الحرب. وأرحب ببرنامج الأمم المتحدة لإنعاش سريبرينيتسا، الذي يرمي إلى التصدي للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية الاستثنائية هناك. ذلك أنه سيدعم الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي في إطار خطة عمل سريبرينيتسا لتيسير عمليات العودة إلى هذه المنطقة.

وقد أصدرت في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ قرارات بتخصيص بعض الأراضي لإقامة مدافن ونصب تذكاري عند بوتوكاري على مقربة من سريبرينيتسا. وتم وضع حجر أساس بصفة رسمية في هذا الموقع في الذكرى السنوية السادسة للمذبحة يوم ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١. ويجري في الوقت الحاضر النظر في الاقتراح المقدم من رابطات أسر الضحايا بإضافة الموقع القريب المسمى بمصنع البطاريات كموضع للنصب التذكاري، وجارٍ الاضطلاع بتقييم موقع لهذا العقار، بتمويل من حكومة الولايات المتحدة. بيد أنني ما زلت أحث هذه الرابطات على المضي دون إبطاء في التخطيط لدفن بقايا الجثث التي تم استخراجها وإعدادها للدفن.

واستحدثت في أوائل فترة ولايتي مفهوم ''التملك''، أو ''أودغوفورنوست'' كما يقولون باللغات المحلية، لمعالجة متلازمة الاعتماد على الغير التي تعاني منها البوسنة والهرسك ولتشجيع السلطات على جميع المستويات فيها على الوفاء بمسؤولياتها. واليوم يواجه المسؤولون الدوليون عن إقرار السلام بقدر صحي من الاعتزاز بالنفس لدى قادة البوسنة والهرسك، ونشطائها المدنيين ومواطنيها على حد سواء. وأرى في هذا دليلاً على أن لديهم الإرادة الحقيقية للبدء في تملك ناصية المشاكل وتحمل المسؤولية عن مستقبل بلدهم.

وبتشكيل التحالف من أجل التغيير، وهو ائتلاف من الأحزاب ذات التوجه الإصلاحي التي حلت في الحكم محل المؤسسة القومية في بداية عام ٢٠٠١، يوجد على رأس البلد أخيراً سياسيون يدعمون إقامة دولة البوسنة والهرسك ويذودون عنها. وها هم قد أصدروا في جملة ما أصدروه، بمساعدة قدمها المجتمع الدولي بروح من الشراكة الناشئة، قانوناً انتخابياً وأعدوا البوسنة والهرسك للانضمام لعضوية مجلس أوروبا.

وبما أن ظروف تطبيق السلام قد تغيرت تغيراً كبيراً، فقد واءم المجتمع الدولي مشاركته بحيث يواجه التحديات الجديدة بأكثر الطرق فعالية. وقد طلب إليّ وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي وفريق الاتصال في ربيع ٢٠٠١ أن أشرف على تبسيط هياكل التنفيذ المدنية الدولية في البوسنة والهرسك. واسمحوا لي بأن أطلعكم على العناصر الرئيسية لخطة التبسيط النهائية.

لا يزال المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام بطبيعة الحال هو مجلس الإدارة العام، وهو الهيئة التي أتبعها. وستُنشأ في البوسنة والهرسك هيئة من رؤساء الوكالات الدولية لها طابع مجلس الوزراء، برئاسة الممثل السامي، تضطلع بمسؤولية وضع السياسات الشاملة، يساندها في ذلك فريق مشترك بين الوكالات للحالات الخاصة. وسيكون لدينا بمثابة المحور المركزي أربع فرق عمل تغطي المجالات الاستراتيجية

الرئيسية، وهي الإصلاح الاقتصادي وعودة اللاجئين وبناء المؤسسات وسيادة القانون.

وأخيراً، سيكون لدينا وجود ميداني أعيد تشكيله بالاستناد إلى مجالات المسؤولية المشتركة الجديدة وما يطلق عليه اشتراك جميع الوكالات الرئيسية في موقع واحد.

لقد بلغنا المرحلة النهائية من تنفيذ السلام التي يجب فيها عمل المزيد بموارد أقل، ولا بد من إعداد كل شيء للتسليم إلى السلطات المحلية. وسيحقق هذا النموذج المبسط وجوداً للمجتمع الدولي أقل حجماً وأقل بيروقراطية مع خفض عام في التكاليف. وجار تنفيذ هذا النموذج على نحو فوري.

وفي الختام، اسمحوا لي بأن أبلغكم وأعضاء هذه الهيئة يا سيدي باعتزامي ترك منصبي في نهاية شهر أيار/مايو. فهذه هي إحاطتي الأخيرة لكم، ولكني سأبعث عندئذ بتقرير نهائي إلى الأمين العام.

ولدي اقتناع بأن في وسع البوسنة والهرسك أن تكون دولة قادرة على الاستمرار، وأنها ستكون كذلك إذا واصلنا تنفيذ خطتنا العامة بحزم وبشكل متسق. ومن الضروري ألا نفقد تركيزنا في هذه المرحلة الحاسمة. فلم تنهزم بعد تماماً القوى التي تصر على التدمير وبث التفرقة.

ومع ذلك فعلى الأقل قد أخذت تظهر للعيان في البوسنة والهرسك ملامح دولة تتسم بالاستقرار والاعتماد على الذات استناداً إلى اتفاقات دايتون وباريس، ولها توجه ابت صوب أوروبا. فقد قامت البوسنة والهرسك بتطبيع علاقاتها مع جيرانها وهي تتكلم الآن كعضو يتمتع بالاحترام على قدم المساواة في جماعة دول جنوب شرق أوروبا. وأعتز بأنني قمت بدور في تحقيق ذلك.

وإني على ثقة من أنني عندما أغادر منصبي في أيار/مايو سيواصل خليفتي الموقر وصديقي بادي آشداون، بدعمكم المستمر، البناء على الأساس المتين الذي وضعناه. وستتاح له الفرصة لإعادة البوسنة والهرسك بشكل نهائي إلى مكانها الجديرة به، أي بين أيدي مواطنيها.

السيد كلاين (تكلم بالفرنسية): مَرّ ٣٢ شهرا منذ حصولي على شرف قبول قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بناء على طلب الأمين العام – وهي بعثة أنشأها الأمين العام بنفسه في الأصل. صحيح أن الأمم المتحدة لم تكن مدعوّة إلى دايتون، لكن الحقائق تقول إنه، في نهاية عام ١٩٩٥، كانت الأمم المتحدة المنظمة الوحيدة القادرة على أن تنشر في الميدان بعثة كبيرة لقوات شرطة متعددة الجنسيات في المناخ المعقد لما بعد الحرب.

وهكذا عهد إليّ الأمين العام بمسؤولية إنجاح بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ولتحقيق ذلك نصحني بوضع أهداف واضحة المعالم ومحددة للبعثة، وبإعداد خطة وتنفيذها، مثلما تم بالنسبة لإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيريميوم الغربية. وبعد ثلاثة أشهر، وعلى أساس تحليل موضوعي لوضع البعثة، مثلتُ أمام مجلس الأمن لأعلن أن المهمة التي ستنفّذها البعثة سوف تستغرق من عامين إلى ثلاثة أعوام. وبدعم من المجلس، وضعنا خطة تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، التي كانت تمثّل نمطا من القواعد التوجيهية القائمة على أساس ستة برامج رئيسية مصاغة لإصلاح وإعادة هيكلة قوات الشرطة في البوسنة والهرسك وإضفاء الصبغة الديمقراطية عليها.

(تكلم بالانكليزية)

ويسعدني اليوم أن أبلّغ بأن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تحرز تقدما قويا نحو استكمال ولايتها الأساسية – في الموعد المحدد لها وفي حدود ميزانيتها – بحلول نهاية هذا العام. ولقد تم في الشهر الماضي الانتهاء من وضع

خطة العمل الخاصة بنا لتنفيذ الولاية لعام ٢٠٠٢ وهي مصاغة لتكون خطتنا للأداء وأداة رصد لاستكمال مشاريعنا الباقية قبل كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

يتذكر المجلس أن مهمتنا الأساسية كانت أخذ ٤٠ ٠٠٠ شرطي غير مدربين إلى حد كبير وكانوا منظمين على أساس عرق واحد، وتحويلهم إلى قوة شرطة محترفة ومتعددة الأعراق ومؤلفة من أقل من نصف ذلك العدد، مع إعطاء كل واحد منهم تدريبا على حقوق الإنسان وتدريبا مهنيا، وتدريبا على العمل في هياكل شرطة خاضعة للمحاسبة ومزوّدة بمعدات شرطة عصرية ذات مستوى أساسي.

لقد كان تقدمنا منذ صدور آخر تقرير للأمين العام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تقدما منتظما. واسمحوا لي أن أوجز بعض النقاط البارزة فقط. فيما يخص إصلاح الشرطة، تم في كانون الثاني/يناير استكمال مشروع دام عامين لتسجيل جميع مسؤولي إنفاذ القانون البالغ عددهم ١٦ ٩١٩ الذين يمارسون حاليا سلطات الشرطة في البوسنة والهرسك. وبدأنا بتطهير قوة الشرطة من المشتبه في ارتكابهم جرائم حرب أو جرائم أخرى، أو في خرقهم قوانين الملكية. ففي العام الماضي على سبيل المثال نظم حوالي ٢ ٠٠٠ شرطي قانونية مساكنهم، بإصرار منّا، ويتم الآن التدقيق في قانونية ٣ ٠٠٠ شرطي آخرين.

ولقد تلقى جميع الشرطة المفوضون بصفة مؤقتة دورات تدريبية إلزامية على حقوق الإنسان وتلقى الكثير منهم أو ما زالوا يستكملون تدريبات مهنية متطورة. وفي تعاون وثيق مع قوة تحقيق الاستقرار أولينا اهتماما خاصا لتحسين قدرة الشرطة المحلية على حفظ النظام ومكافحة الشغب. وفي كانون الثاني/يناير أجرت وحدات الدعم المتعددة الجنسيات التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وقوة تحقيق الاستقرار أول تدريب جماعي لـ ١٠٠ من أعضاء وحدات دعم الشرطة المحلية. وإجمالا، سيتلقى هذا التدريب في العام الحالي ما يقرب من ٨٠٠ من أفراد الشرطة، في تشكيلات بحجم السرية.

وفي المجال الأساسي لإعادة هيكلة الشرطة بدأ في كانون الثاني/يناير تحليل نظم شامل لـ ٢١ إدارة شرطة. وقوة شرطة مقاطعة برجكو، التي أنشأناها العام الماضي، هي نموذجنا المثالي لمؤسسة الشرطة المحلية الديمقراطية المتعددة الأعراق. وهدفنا هو اعتماد مؤسسات إنفاذ القانون التي تفي بخصائص هذا النموذج. وسوف يتزامن الاستكمال المنتظر لهذا المشروع في أيلول/سبتمبر مع التفويض النهائي لشرطة أفراد.

وازداد تمثيل الأقليات في الشرطة زيادة مطردة. فمن خلال كليتي الشرطة اللتين أنشأناهما، تم تعيين أكثر من ١ ٠٥٠ شرطيا من الأقليات، بمن فيهم ٣٦٥ امرأة. وعاد نحو ١٩٢ شرطيا المنتمين للأقليات إلى مواقعهم فيما قبل الحرب، من خلال برنامجنا لإعادة الانتشار الطوعي، وتم إعادة توظيف ٨٥ شرطيا سابقا بعد حضورهم دورات تجديدية. وننتظر أن يلتحق بكليتي الشرطة ٣٠٠ طالب آخرين على الأقل من الأقليات هذا العام، ويمكن تجهيز عدد أكبر حالما يتم استكمال إعادة بناء كليات الشرطة بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

وفي الشهر الماضي أسعدني الإشراف على الإدماج الرسمي الإداري والفعلي لشرطة مدينة موستار. فبعد ستة أعوام من الجهود الدولية أصبحت هذه الإدارة الأولى التي يتم دمجها فعلا على مستوى المقاطعة والمدينة. وهذه سابقة واقعية لكي تحتذي بها جميع مؤسسات المقاطعات والمؤسسات البلدية.

علاوة على ذلك، أنفقنا الآن أو التزمنا بإنفاق ١٦ مليون دولار تبرع بها المانحون لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لبرنامج مساعدة الشرطة من أجل توفير معدات ومنشآت أساسية لقوات الشرطة المحلية. وعلاوة على ذلك، دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لإعادة الخدمات العامة الأساسية ٤٧١ مشروعا، تجاوزت تكاليفها ١٧ مليون دولار. وسوف نستكمل هذا العام المشاريع الباقية البالغ عددها ٦٤ مشروعا بكلفة ٤ ملايين دولار.

ولقد أحرزت دائرة حدود الدولة تقدما رائعا في بناء المؤسسات. وبحلول نهاية نيسان/أبريل ستكون حوالي ٨٨ في المائة من الحدود وكل المطارات تحت سيطرة دائرة حدود الدولة. إن مزاولة دائرة حدود الدولة أعمالها بفعالية، بالإضافة الى إدخال نظام جزئي لتأشيرات الدخول وبطاقات الهبوط في المطارات، أسفر عن انخفاض بنسبة ٦٦ في المائة في الهجرة غير القانونية عبر مطار سراييفو في عام ٢٠٠١ - من ٢٤ ٠٠٠ إلى ٨ ٠٠٠. وشهدنا هذا العام انخفاضات أخرى أيضا وزيادة تقدر بـ ٢٠ في المائة في عوائد الجمارك.

وبالعمل مع حكومة البوسنة والهرسك نتوقع إنشاء وكالة الدولة للمعلومات والحماية في الأشهر المقبلة. وهذه الوكالة ستكون المؤسسة الأولى في الدولة المسؤولة عن جمع وتحليل البيانات وتوزيعها على وكالات إنفاذ القانون الأخرى لتحسين مكافحة الجريمة الدولية والجريمة بين الكيانات. كما أنشأنا آليات للتعاون الإقليمي بين الشرطة من خلال الاجتماع المنتظم على المستوى الوزاري بشأن الشرطة والاتفاق الإقليمي الثلاثي لإنفاذ القانون. وتم القيام بعمليات ناجحة في البوسنة والهرسك وفي يوغوسلافيا ضد مهربي الأسلحة والمتاجرين بالنساء. ولقد شجع النجاح في هذه العمليات المشتركة هنغاريا وبلغاريا وسلوفينيا على السعي للانضمام إلى الاتفاق.

إننا نواصل المكافحة القوية للاتجار بالبشر. وفي الأشهر الستة الماضية، ضمن برنامج البعثة التنفيذي الخاص المتعلق بمكافحة الاتجار، رصدت أفرقة خاصة من الشرطة الدولية والمحلية ٢٧٠ حملة مداهمة، وقابلت ٨٠٠ امرأة وفتاة تعملن في البغاء. وتمت مساعدة حوالي ٤١٠ من ضحايا الاتجار وإعادتهم إلى أوطانهم منذ آذار/مارس ١٩٩٩.

ونحن الآن نركِّز على محاكمة المتاجرين وأصحاب المواخير. وبمساعدة الوحدة الاستشارية للعدالة الجنائية رُفعت أكثر من ٥٠ شكوى ضد المتاجرين. وتراوحت الأحكام الصادرة بحقهم بين أربعة أشهر و ٣٦ شهرا، وفُرضت عليهم غرامات كبيرة. لقد ولى زمن الإفلات من العقوبة بالنسبة للمتاجرين.

وأود التشديد أيضا على أننا حقّقنا في كل دعوى تزعم تورط أفراد من قوة الشرطة الدولية في الاتجار. وبالرغم من الإثارة الإعلامية، لم تثبُت دعوى واحدة ولم ترد أية معلومات إضافية. إن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تنتهج سياسة صارمة لا تسامح فيها إطلاقا. ومن المخيب للآمال فعلا أنه بالرغم من جهودنا المكثفة والعمل الرائع المستمر الذي يقوم به أفراد قوة الشرطة الدولية، ما زالت هذه الشائعات، التي لا أساس لها من الصحة، يُروج لها.

وأنتقل الآن إلى انخراط البوسنة والهرسك المتزايد في الساحة الدولية. لقد تم استكمال المناوبة الثانية لشرطة من البوسنة والهرسك في تيمور الشرقية. وأول مفرزة مكونة من تسعة أفراد تابعة لمراقبي الأمم المتحدة العسكريين تخدم حاليا في إثيوبيا وإريتريا؛ وقد أكملت مجموعة ثانية من المراقبين تدريبهم وهم على وشك الانتشار في جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ وتم في الأشهر الثلاثة الماضية التدريب والتجهيز

الكامل لوحدة النقل المتعددة الأعراق من البوسنة والهرسك وهي جاهزة للانتشار هذا الربيع.

هذه بعض من المعالم البارزة التي تجعلني واثقا من أن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك سوف تنجز ولايتها الأساسية هذا العام وسوف تسلم إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي عملية ناجحة. هذه المنجزات لم تكن تجريدية. والدليل القاطع على أن إصلاح الشرطة قد أفلح هو أن أكثر من ٠٠٠ ٩٢ لاجئ ومشرد عادوا إلى ديارهم العام الماضي، ولم تقع سوى حوادث قليلة جدا متعلقة بالأمن. ولقد احتفل عدة مئات من البوسنيين قبل أسبوعين بعيدهم في موقع مسجد فرهدية المدمر في بنيا لوقة وفي مناطق أخرى في شرق جمهورية صربسكا كانت صعبة في السابق دون وقوع أية حوادث.

ولكن الكثير ما زال ينبغي إنجازه في الشهور العشرة القادمة، وتتجاوز بعض التحديات موارد بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أو سلطتها. أولا، توجد بعض المشاريع الرئيسية التي تعتمد على التمويل الإضافي. وينقصنا ٣,٥ مليون دولار لتكاليف رأس المال والمعدات حتى نستكمل دائرة حدود الدولة هذا العام. ومطلوب حوالي ١,٥ مليون دولار لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لمساعدة الشرطة حتى نستكمل معدات ومنشآت الشرطة الأساسية. وسوف تحتاج وكالة الدولة للمعلومات والحماية مزيجا من التمويل المحلي والدولي لتكاليف بدء العمل. وكان نقص هذه المبالغ موضوع مؤتمرين للتبرعات عقدهما البعثة مؤخرا.

ثانيا، كان الدعم السياسي المقدم من الممثل السامي عاملا حيويا في إنجاز إعادة تنظيم هيكل الشرطة، ويظل كذلك. ويعد مشروع مفوض الشرطة المقدم منا أساسيا لإزالة التدخل السياسي من هياكل الشرطة. فأغلب المقاطعات وكيان جمهورية صربسكا تتقدم في مسارها السليم ونواجه معوقات عنيدة في الاتحاد وفي مقاطعة سراييفو من حزب سياسي يدعي أنه يريد أن يكون شريكا للمجتمع الدولي بينما يسعى إلى تسييس قوات الشرطة وتحريضها.

ونحن الآن في موقف يحتم علينا العمل حتى لا نعرِّض النجاح المحرز في المقاطعات الأخرى للخطر. ولذلك، سعيت إلى الحصول من زميلي السفير بتريتش على التزام بمساعدتنا على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان التنفيذ الكامل لمشروع مفوض الشرطة، وحصلت على هذا الالتزام.

ثالثا، ما زلت يساورني قلقا عميقا بشأن عدم قدرة السلطة القضائية المحلية على القيام بعملها أو عدم استعدادها للقيام به. وهناك اختلال خطير في سيادة القانون، حيث تحسنت معايير الشرطة بدرجة كبيرة، بينما ظل النظام القضائي يعاني من الاختلال الوظيفي، كما ذكر السفير بتريتش. ويعتبر إلقاء القبض على المجرمين عديم الفائدة إذا أفرج عنهم موظفون قضائيون يتسمون بالجبن أو بالفساد بعد اعتقالهم بساعات قليلة، إذ يقومون بعد ذلك بتخويف الشهود أو بتهديد أسر ضباط الشرطة.

إن التدابير البسيطة لا تكفي. فكما ذكرت، يوم الخميس، أمام المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، فإن الإصلاح الجذري الفوري للسلطة القضائية وموظفي النيابة أساس كل ما يحاول المجتمع الدولي تحقيقه في البوسنة والهرسك.

ختاما، أطلب دعم المجلس من أجل سريبرنتشا. فبينما حدث تقدم في معظم أنحاء البوسنة والهرسك، تظل سريبرنتشا رمزا مؤسفا للتخلف والمشاق المستمرة بالنسبة للمشردين من الصرب أو العائدين البوسنيين. فمنذ ١٨ شهرا، سألني الأمين العام عما إذا كانت الأمم المتحدة تستطيع القيام بدور خاص في هذه المنطقة المهجورة

والبائسة. وقد تمكّنا من تخفيض مستوى انعدام الأمن خطوة خطوة، من خلال خطة عمل سريبرنتشا المشتركة بين عدة وكالات، والصندوق الاستئماني للأمم المتحدة وفتح مركز شرطة نموذجي. وبدأت عمليات العودة.

ولكن كان اهتمامنا، في الأساس، بأعراض الشلل بعد انتهاء الصراع دون معالجة أسبابه الكامنة. وفي سبيل هذا الهدف، نعمل بشكل وثيق مع خبراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لوضع خطة متعددة السنوات للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي المستدام للمنطقة الأوسع، من أجل تيسير العودة في الاتجاهين، مع الاعتراف بالظروف والاحتياجات الخاصة للأسر التي ليس بها رجال. وسيعقد مؤتمر للمانحين في نيويورك، في الربيع المقبل. وسريبرنتشا منطقة لا يجوز السماح بأن تكون ضحية، مرة أخرى، ضحية لتعب المتعاطفين معها في هذه المرة.

اسمحوا لي بأن أختتم كلمتي بإبداء بعض ملاحظات موجزة عن مسائل أخرى ستؤثر على تنفيذ ولايتنا.

لقد شاركنا بنشاط في عملية التبسيط التي بادر بها وقادها السفير بتريتش. ولقد تم التوصل إلى نتيجة سيقوم الممثل السامي بتنفيذها الآن. إن تجميع كل عناصر سيادة القانون معا في فرقة عمل واحدة مبادرة إيجابية، مع ذلك. وكما تعلمنا مرة ثانية، فإن عناصر سيادة القانون لا تنفصل ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال نهج متكامل. ونتطلع إلى المشاركة في جهد منشط في هذه الساحة بأكملها، خلال الشهور الباقية لنا.

بيد أن أكبر مساهمة نقدمها في مجال التبسيط والملكية المحلية ستكون نجاح إنجاز ولايتنا والانتقال السلس إلى بعثة أصغر وأكثر تخصصا. ومع مراعاة ذلك، ووفقا لتعليمات الأمين العام، كانت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك مفتوحة وقدمت المساعدة بالمثل للبعثتين التقنيتين التابعتين للاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا اللتين قدمتا تقارير عن الاحتياجات المتوقعة للشرطة الدولية بعد عام ٢٠٠٢. ونشعر بالامتنان لأن البعثتين شاركتنا في تقدير أنه سيلزم نحو ٤٨٠ عنصرا من مراقبي الشرطة ذوي المهارة العالية، إضافة إلى الدعم المدني، من أجل الحفاظ على إنجازات البعثة والتصدي أيضا للأزمات التي لا بد أن يمر بها بلد يظل هاشا من الناحية السياسية، مع وجود مجموعات كبيرة لم يتم التصالح فيما بينها.

وعلى أساس ما نعرفه عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وتجربتنا في أماكن أخرى، نرى أن هناك وقتا كافيا للتخطيط الكامل لبعثة الاتحاد الأوروبي الجديدة ونشرها في عملية نقل سلسة، بشرط أن يبدأ الموظفون الأساسيون للتخطيط المسبق العمل في آذار/مارس أو نيسان/أبريل وأن توفر الموارد المالية لهم لبدء شراء المعدات والمرافق الأساسية.

إن التخطيط لتخفيض البعثة وتصفيتها يتقدم بشكل سليم. ونعتزم الاحتفاظ بنحو ١ ٦٠٠ من مراقبي قوة الشرطة الدولية للأمم المتحدة إلى ما بعد انتخابات تشرين الأول/أكتوبر مباشرة، ثم تخفيض هذا العدد إلى ٦٠٠ مراقب استعدادا للانتقال إلى بعثة الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك، وحتى مع النقل السلس، سيظل وجود قوة تثبيت الاستقرار أساسيا إلى أن يتم تحقيق الاستقرار السياسي وإحراز تقدم كبير في عملية المصالحة. ويعتبر إلقاء القبض على كاراديتش وملاديتش أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لهذين الهدفين. وفي هذا الصدد، أؤيد تماما الإجراءات الجادة التي قامت بها قوة تثبيت الاستقرار في الآونة الأخيرة من أجل العثور على مجرمي الحرب المذكورين. وأتمنى لها مزيدا من النجاح في أقرب فرصة ممكنة وتعاونا كاملا من السلطات المحلية.

(تكلم بالفرنسية)

ختاما، أود أن أشكر أعضاء المجلس على دعمهم المتصل لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك وعلى إتاحة خدمات موظفيهم للبعثة. فبفضل عملهم، وصلت البعثة إلى ما هي عليه اليوم.

إن نجاح إنجاز ولايتنا ينهي مرحلة حفظ السلام لعملية من أكبر عمليات إصلاح الشرطة وإعادة هيكلتها التي تم الاضطلاع بها في أي عصر. ونحن على وشك إغلاق عملية وضعت معايير مفاهيمية وتقنية جديدة لإقرار ثقافة الكفاءة والنزاهة لقوات الشرطة في إطار هيكل ومنظمة، استنادا إلى مبدأي الشفافية والاقتدار المهني.

إن إنهاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك يمثل نهاية عقد من اشتراك الأمم المتحدة في حفظ السلام في البوسنة والهرسك. وإني ملتزم، في هذا الصدد، بإتمام عمل بعثة الأمم المتحدة وإغلاقها رافع الرأس. ولكن يجب ألا ننسى أن تراثنا، في الأجل الطويل، في أيدي شعب البوسنة والهرسك والقادة الذين سينتخبهم في الانتخابات المقبلة. وأملي كبير في مستقبل يقوم فيه شعب البوسنة والهرسك بخيارات حكيمة وينجح في تأمين المكان الذي يستحقه في أوروبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي المدرج على قائمتي ممثل إسبانيا، بصفته رئيسا للاتحاد الأوروبي. وسيقدم السيد خافير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي للشؤون الخارجية السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

أدعو الممثل الدائم لإسبانيا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد آرياس (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): إن الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي للمسألة قيد المناقشة اليوم يؤكدها وجود الممثل السامي للشؤون الخارجية السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي هنا، السيد خافير سولانا. وأطلب منكم، سيدي، إتاحة الفرصة له للكلام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدعو السيد خافير سولانا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سولانا (تكلم بالانكليزية): سيدي، أود أن أتوجه بالشكر إليكم وإلى جميع أعضاء مجلس الأمن على إتاحة لي هذه الفرصة للتكلم هنا اليوم.

فمن المناسب تماما أن نكرس الوقت والاهتمام للحالة في البوسنة والهرسك اليوم. فهناك عديد من المسائل والأحداث التي تتنافس على جذب اهتمامنا في منطقة البلقان بحيث تتعرض لإهمالها كلها باستثناء الأزمات المباشرة. ولذلك، أرحب بمبادرة الرئاسة بتنظيم مناقشة اليوم. فالوقت الحالي وقت حاسم بالنسبة لنا جميعا – البوشناك والمجتمع الدولي بالمثل – لكي نفكر في مسؤولياتنا ونلتزم بالوفاء بها.

إن المأساة الإنسانية والسياسية في الحرب التي بدأت منذ ١٠ سنوات ما زالت ذكراها حيّة بالنسبة لي شخصيا ولأغلب الأوروبيين، في اعتقادي.

وأثناء اضطلاعي بوظائف مختلفة تابعت عن كثب التطورات التي حدثت في البوسنة والهرسك خلال تلك الفترة الزمنية.

وأعتقد أن البوسنة والهرسك تقف اليوم عند مفترق طرق. ويتعين على شعب وسياسيي البوسنة والهرسك أن يحددوا خياراتهم الأساسية ويتحملوا مسؤولياتهم. فمن جهة تستطيع البوسنة والهرسك أن تنتقي خيارا إيجابيا وذلك بالإصرار على بذل جهد على جناح السرعة يرمي إلى تنفيذ الإصلاحات وأن تسير على الطريق الذي يؤدي إلى الاتحاد الأوروبي. ومن جهة أخرى، يمكن للبلد أن يختار، بدلا من ذلك، المضي قدما على الطريق، الذي أعتقد بأنه يؤدي إلى قدر أكبر من العزلة، وفقدان الفرص الاقتصادية، والضياع

السياسي ومن ثم يتخلف البلد عن الركب الذي يضم جيرانه الأكثر طموحا والأبعد نظرا.

وليس ثمة شك في أنه أُحرز تقدم في السنوات الأخيرة. وبمستطاع المرء أن يشير، في الواقع، إلى عدد من الإنجازات الهامة جدا والكبيرة: اعتماد بعض التشريعات الهامة على صعيد الدولة، وزيادة عدد العائدين من الأقليات، وتعزيز مؤسسات البلد بصورة مطردة. وهذه كلها خطوات هامة إلى الأمام، وتقدم دليلا على أن بالمستطاع إحراز تقدم حقيقي عندما تتوفر الإرادة السياسية.

وذلك التقدم المحرز مرده، بقدر ليس بقليل، إلى الجهود التي بذلها صديقي السيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي المنصرف وأود باسم الاتحاد الأوروبي، أن أشيد به وبمهاراته وثباته، وبالتقدم المشجع الذي أحرزه.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالغ الترحيب بالقرار الذي اتخذه في الأسبوع الماضي مجلس التوجيه، التابع لمجلس تنفيذ السلام، في بروكسل، بتعيين اللورد اشداون خلفا للسيد ولفغانغ. وأتطلع إلى تثبيت مجلس الأمن تعيينه. وسيرث الممثل السامي الجديد وضعا يجد فيه أنه بالرغم من التقدم الكبير الذي أحرز حتى الآن، ما زال يتعين عمل الشيء الكثير. ويتوقع الاتحاد الأوروبي من السلطات على جميع المستويات أن تتعاون على النحو الأوفى مع الممثل السامي الجديد.

وأود أن أضيف، مثلما ذُكر آنفا، أنه يتعين أيضا إحراز تقدم حاسم فيما يتصل بالأشخاص الذين وجهت إليهم لوائح اتهام بارتكاب جرائم حرب. وأعتقد بأن الفصل المؤلم في تاريخ البوسنة الذي بدأ قبل عقد لن يختتم على النحو الصحيح ما لم يتم إقرار العدالة، ومشاهدة إقرارها. وهذا يعني بأنه لا بد أن يرد المتهمون على التهم الموجهة إليهم. ولذلك، على حكومات الدول والكيانات أن تتعاون تعاونا تاما، فعلا وقولا، مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

ويجب أيضا أن يضطلع المجتمع الدولي بمسؤولياته. وهنا، يقوم الاتحاد الأوروبي بدور متزايد الأهمية: أولا، فيما يتصل بتقديم المساعدة المالية؛ وثانيا، فيما يتصل بتقديم منظور سياسي لأجل طويل؛ وثالثا، فيما يتصل بالمساهمة بطريقة ملموسة في السلام والاستقرار.

ولقد قدم الاتحاد الأوروبي وسيظل يقدم مبالغ كبيرة كمساعدة مالية. فمجمل ما قدمه الاتحاد الأوروبي كمساعدات مالية إلى البوسنة والهرسك منذ عام ١٩٩١ بلغ ٣ بلايين يورو. ومن المحتمل أن يساهم الاتحاد الأوروبي في هذه السنة وحدها بمبلغ إضافي قدره ٢٠٠ مليون يورو.

ووفر الاتحاد الأوروبي للبوسنة والهرسك وللمنطقة على نطاق أوسع احتمال إدماجها في نهاية المطاف في الاتحاد الأوروبي. لقد بدأت مرحلة جديدة، وفُتحت آفاق جديدة. وفي حين صممت اتفاقات دايتون/باريس بحيث توجه البلد بعيدا عن الحرب، يقدم اتفاق الاستقرار والمشاركة في نهاية المطاف مسارا واضحا يؤدي إلى مستقبل أوروبي. ولكن البوسنة والهرسك ذاتها هي التي تتحكم تماما في سرعة التقدم نحو المنظور الأوروبي. ولا يحتاج المرء إلا إلى النظر في التقدم النسبي الذي أحرزته دول أخرى في المنطقة لكي يفهم ما قلته على التو. وإذا لم تعقد سراييفو وبانيالوقا العزم على بذل الجهود في وقت قريب فستتخلف البوسنة والهرسك عن الركب.

والاتحاد الأوروبي يعد العدة ليضطلع بمسؤولية هامة جديدة بصفته جزءا من المجتمع الدولي. وأغتنم هذه الفرصة لأتكلم بإيجاز عن بعثة الشرطة الجديدة التي سيقوم بها الاتحاد الأوروبي، والتي ستكون مستعدة للقيام بمهام قوة الشرطة الدولية في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣. هذه هي أول عملية

لإدارة الأزمات يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في ميدان إدارة الأزمات المدنية.

أولا، سيستعين بالإنجازات الهائلة التي حققتها قوة الشرطة الدولية تحت قيادة جاك – بول كلاين والسيد كواردي روي. البعثة ستقوم بمتابعة الأعمال التي اضطلعت بها قوة الشرطة الدولية، ولكنها لن تحل محلها. البعثة ستكون مختلفة، ولكنها ستستفيد إلى حد كبير من خبرة قوة الشرطة الدولية – وتستفيد بالقدر نفسه من مساعدة جاك كلاين ونصائحه – وستفكر في ما أنجزته قوة الشرطة الدولية بحلول نهاية السنة وبالأعمال الأخرى التي يتعين القيام بها في السنة المقبلة. وستستعين البعثة أيضا بالتعاون الجيد والهام الذي أقيم على أرض الواقع مع قوة تثبيت الاستقرار.

وستسعى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي إلى وضع ترتيبات شرطة مستدامة في إطار ملكية البوسنة والهرسك وفقا لأفضل الممارسات الأوروبية والدولية، وبذلك يتم الارتقاء بالمعايير الحالية للشرطة في البوسنة والهرسك. وينبغي لبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، بعد تخويلها بالسلطة اللازمة للرصد والتعليم والتفتيش، أن تحقق هدفها بنهاية عام ٢٠٠٥. ويتألف قوامها من حوالي ٤٨٠ من ضباط الشرطة و ٧٠ من الموظفين المدنيين، وفقا لما ذكره بالفعل السيد جاك كلاين.

إن هدفنا يرمي إلى اتباع نهج واسع يشمل كافة احتياجات حكم القانون، بما في ذلك أنشطة الشرطة. وبناء على ذلك ستسهم بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، بدعم من برامج بناء المؤسسات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، في تنفيذ السلام بصورة شاملة في البوسنة والهرسك، فضلا عن مساهمتها في تنفيذ السياسة الشاملة للاتحاد الأوروبي في المنطقة، وبصورة ملحوظة عملية الاستقرار والمشاركة.

ولقد أكد الأمين العام في مناسبات كثيرة أنه ينبغي لطرف فاعل إقليمي أن يتابع القيام بالأعمال التي تقوم بها قوة الشرطة الدولية، للمحافظة على الإنجازات التي تحققت ومواصلة الرصد والمساعدة. وبفضل الإسراع في تطوير السياسة الأوروبية للأمن والدفاع والأعمال التي قامت بها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجال القدرات، بما فيها قدرات الشرطة، أصبح بمستطاع الاتحاد الأوروبي أن يقوم بأعمال المتابعة.

وأرحب بالغ الترحيب بهذه البعثة الأولى من نوعها والتي تؤكد أقله على أمرين: أولا، انفتاح السياسة الأمنية والدفاعية لأوروبا، وثانيا، استعداد الاتحاد الأوروبي للعمل عن كثب مع الأمم المتحدة وقدرته على ذلك. لقد قرنا توجيه الدعوة إلى ٢٠ بلدا لكي تقدم عروضا للمساهمة في بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. وفضلا عن ذلك، يبدو لي أن عملية الانتقال من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي تعد مثالا هاما على نوع التعاون القائم بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، الذي أظهر جدواه في الوقت الحاضر، وهو تعاون مستصوب ويتمشى مع توصيات الإبراهيمي. والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة كلاهما على دراية بالحاجة إلى وضع ترتيبات ملموسة لضمان أن تتم عملية الانتقال من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي بطريقة سلسلة وبهدوء.

وسياسة الأمن والدفاع الأوروبية تعزز مساهمة الاتحاد في تحقيق السلام والأمن الدوليين وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتزيد أيضا من نطاق الصكوك المتوفرة للمجتمع الدولي فيما يتصل بالتصدي للأزمات. ونظرا للالتزامات الكثيرة التي تواجهها الأمم المتحدة فإن الاتحاد الأوروبي بخلافته لقوة الشرطة الدولية سيساعد الأمم المتحدة في تخصيص الموارد لأغراض أخرى. وهكذا، ستسفر هذه المساعدة ليس عن إظهار التعاون بين الاتحاد الأوروبي والأمم

المتحدة في هذا المجال فحسب، بل ستقدم أيضا – وهذا هو أملنا المشترك – قيمة مضافة لجهود الأمم المتحدة بصورة عامة.

وقبل ما يزيد على ١٠ سنوات بقليل، بدا لكثيرين منا أن من غير المعقول أن ينشب مرة أخرى في أوروبا صراع مرير وحشي من قبيل الصراع الذي نشب في البوسنة والهرسك. ولقد تعلمنا دروسا مؤلمة عديدة في فترة التدخل. فبعد عشر سنوات على بدء الحرب، أثبت الاتحاد الأوروبي التزامه باستقرار البوسنة والهرسك وازدهارها في المستقبل، وكذلك المنطقة على نطاق أوسع. ونحن عازمون بصورة مطلقة على الاضطلاع بدورنا في تحقيق السلام والأمن والاستقرار. وعرضنا احتمال تقديمنا مساعدات هامة في الإدماج المرحلي في الهياكل الأوروبية. ولكن التزامنا وتصميمنا ورؤيانا وحدها، ليست كافية. ما نريده من شعب البوسنة وسياسيّيه هو قدر مشابه من الالتزام والتصميم والرؤيا. ولقد حان الوقت لنا جميعا كي نتحمل مسؤولياتنا، ونتيح الفرصة للبوسنة والهرسك بالتالي للتركيز على العقد الماثل أمامنا.

السير جيريمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الوزير، يشرفني شرفا خاصا أن تترأسوا المجلس هذا الأسبوع تأكيدا على أهمية هذه المناقشة وجوانب أخرى من عملنا. وأشكر كذلك الأمين العام على حضوره هنا اليوم، وعلى بيانه الافتتاحي، الذي حدد بالضبط الطريقة الصحيحة لمناقشتنا.

لقد حظينا بثلاث إحاطات إعلامية مفيدة وهامة جدا من الممثل السامي بيتريتش، ومن الممثل الخاص كلاين، ومن الممثل السامي للاتحاد الأوروبي. والمملكة المتحدة تؤيد تمام التأييد نهج الاتحاد الأوروبي الوارد ذكره في بيان السيد سولانا.

وأود أن أشيد إشادة حارة جدا بالعمل المتفاني والاحترافي للممثل الخاص كلاين وللممثل السامي بيتريتش بشأن تنفيذ عملية السلام في البوسنة. فالجهود التي يبذلونها أخذت بالحقيقة تؤتي ثمارها الآن، وما يشهد عليها ليس عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا فحسب، وإنما أيضا الزيادة الكبيرة في أعداد اللاجئين العائدين.

وبما أن هذه المرة هي المرة الأخيرة التي يخاطبنا السفير بيتريتش في المجلس، أود أن أشكره بحرارة على العمل الذي قام به في البوسنة والهرسك في وقت هام للغاية من تاريخ ذلك البلد الجديد. وإنه لشرف للمملكة المتحدة أن توفر خلفا هو الممثل السامي، اللورد آشداون، الذي يتعين عليه أن يعمل جادا للسير على خطى سلفه.

ومع ذلك، نعلم جميعا أنه لا يزال يتعين القيام بعمل كثير. فالعام ٢٠٠٢ هو عام حاسم، تجرى فيه انتخابات في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. وإذا أراد المتكلمون صباح هذا اليوم أن يردوا على الأسئلة فيما بعد، فإنني أتساءل إذا كان باستطاعتهم أن يقدموا لنا تقييما يكون أكثر تفصيلا عن الحالة الأمنية التي تسبق انتخابات تشرين الأول/أكتوبر، والتحديات الرئيسية التي ما زالت ماثلة أمامنا.

فعلى سبيل المثال، ورغم النجاح الذي أحرزه السيد كلاين في موستار، هل ما تزال الجماعة الديمقراطية الكرواتية تشكل تحديا أمنيا؟ إزاء تلك الخلفية، من المهم ألا يبدأ تخفيض قوام قوة الشرطة الدولية في وقت سابق لأوانه، ويحدونا الأمل في الإبقاء على أعدادها وقدراتها إلى ما بعد الانتخابات.

ولقد سررنا أيضا لسماع السيد سولانا يقول إنه ستوضع ترتيبات الانتقال بعناية بين قوة الشرطة الدولية وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، ويحدونا الأمل في أن يتضمن ذلك استمرار خدمة ضباط الشرطة التابعين للاتحاد

الأوروبي الذين يعملون مع قوة الشرطة الدولية في نهاية هذا العام.

والجهود المبذولة لإرساء حكم القانون على نحو أوثق في البوسنة يتعين إيلاؤها الأولوية العليا في القريب العاجل. فلهذا تأثير مباشر جدا على التنمية في البوسنة، وعلى مصداقيتها في المجتمع الدولي. ويجب أن يشمل التقدم الإصلاح القضائي والجزائي فضلا عن إصلاح الشرطة، وذلك للأسباب التي أوردها الممثل الخاص بوضوح.

والإصلاح الاقتصادي يظل يسبب أيضا قلقا خطيرا. فالتقدم المحرز مؤخرا في مجالات من قبيل الخصخصة، وإنشاء حيز اقتصادي وتجاري واحد بين الكيانات، جاء مخيبا للآمال. وهذا يعرقل قدرة البوسنة على اجتذاب شركات تجارية دولية، ويؤثر كذلك على البطالة - التي ما زالت نسبتها مرتفعة جدا - وعلى هجرة الشباب.

ومكافحة الفساد والجريمة ينبغي أن تكون أولوية أخرى. فنحن نرحب بالخطوات المتخذة حتى الآن، ولكن يتعين على السلطات أن تعزز جهودها من أجل التأكيد للمجتمع الدولي وشعب البوسنة أنها جادة في هذين المجالين.

ومثلما قال الممثل السامي، ليس هناك أحد في البوسنة والهرسك أعلى من القانون. والمملكة المتحدة ترحب ترحيبا حارا بالمحاولات الجارية مؤخرا لإلقاء القبض على السيد كراديتش. ونعلق أهمية كبرى على اعتقال جميع من توجه المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة الاتهام إليهم، ونشعر بخيبة أمل إزاء الانتقادات المضللة لهذه العمليات من جمهورية سرابيسكا. ونحن نعتبر العمليات التي تقوم بها قوة تثبيت الاستقرار عمليات مشروعة تماما، لأن التعاون مع محكمة لاهاي أمر رئيسي بالنسبة لإدماج البوسنة في المجتمع الدولي. فاعتقال كراديتش وملاديتش وإحالتهما إلى المحكمة من شأنهما أن يفتحا صفحة جديدة من صفحات التنمية في البوسنة.

وتنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام يظل الهدف العام. فاتفاق دايتون يمثل تطورا دستوريا وهيكليا. وعمل الممثل السامي بشأن إنشاء هيكل لكفالة التنفيذ المدني مثال طيب على ذلك. وما زلنا نأمل في أن تتمكن الكيانات من التوصل إلى اتفاق على التغيير الدستوري، ولكن إذا لم يتحقق ذلك، ينبغي أن يسمح للممثل السامي أن يستعمل كامل صلاحياته لإحداث التغييرات الضرورية الرامية إلى تحقيق إنشاء بوسنة وهرسك متماسكة داخليا وتنعم بديمقراطية كاملة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد تافروف (بلغاريا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أشكركم، سيدي الوزير، على موافقتكم الكريمة بترؤس عمل المجلس هذا الأسبوع. وأنه لامتياز لنا حقا أن تكون معنا هنا، وهذا يدل على الأهمية التي تعلقها النرويج على رئاستها لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على بيانه الهام للغاية، وأن أشكر أيضا الممثل الخاص، السيد ولفغانغ بيتريتش، فضلا عن الممثل الخاص، السيد جاك بول كلاين، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين بشأن الحالة في البوسنة والهرسك.

إن بلغاريا تؤيد تمام التأييد التحليلات والاستنتاجات التي قدمها الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك التابع للاتحاد الأوروبي، السيد خافيير سولانا. لذلك سأقصر كلامي على بعض التعليقات الوطنية الموجزة.

إن بلادي تشيد بالعمل الذي قام به السيد بيتريتش، بوصفه الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة

والهرسك، ويؤيد الآراء والتوصيات الواردة في تقريره المؤرخ ٢٢ شباط/فبراير من هذا العام. وبالإضافة إلى تقديم الشكر الحار للسفير بيتريتش على عمله البارز، يود وفد بلادي أيضا أن يعرب عن ارتياحه للقرار الذي اتخذه مجلس تنفيذ السلام بتاريخ ٢٨ شباط/فبراير والقاضي بتعيين بادي آشداون، ممثلا ساميا، خلفا للسيد بيتريتش. وبلادي على اقتناع بأن اللورد آشداون، المعروف بأنه صديق للبوسنة والهرسك، لديه كل المقومات المطلوبة للعمل بنشاط مع المجتمع الدولي فضلا عن السلطات المحلية.

بلغاريا ما فتئت تؤيد اتفاق دايتون/باريس والإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي في إطار ذلك الاتفاق، الذي يشكل عاملا حاسما لتحقيق السلام في يوغوسلافيا السابقة، وتأسيس البوسنة والهرسك المتحدة والمتعددة الأعراق والديمقراطية.

وتوافق بلادي على الآراء والاستنتاجات الواردة في التقرير بشأن ضرورة أن يتابع المجتمع الدولي بذل الجهود في البوسنة والهرسك بغية كفالة التنفيذ الكامل لاتفاق دايتون/باريس.

وفي الوقت نفسه، نرى أن هذه المشاركة ينبغي أن تتناقص بشكل تدريجي، مع اضطلاع السلطات المحلية بكل هذه المسؤوليات تدريجيا. ومن شأن ذلك أن يمكّن البوسنة والهرسك من أن تصبح دولة مستقلة تماما بحيث يمكنها أن تتبوأ مكانها اللائق في هياكل التكامل الدولي. وفي هذا الصدد، نُحيّي أعضاء لجنة الانتخابات على عملهم من أجل الإعداد للانتخابات العامة المقرر أن تجرى يوم ٥ تشرين الأول/أكتوبر، والتي ستنظمها السلطات المحلية أولا. ومن المهم أن تشارك السلطات البوسنية مشاركة كاملة في الإعداد لهذه الانتخابات التي ستدلل على قدرة البوسنة والهرسك على مواصلة التكيف مع هياكل التكامل الأوروبي.

وتوجه بلغاريا نداء إلى السلطات لتنفيذ القرارات الأربع التي أصدرتها المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في عام ٢٠٠٢، وبالأخص القرار المتعلق بقانون الانتخابات الذي سيسمح بالمشاركة المتساوية لجميع الدوائر الانتخابية في إنشاء الدولة وييسر اندماجها في الأجهزة الأوروبية. كما أن تنفيذ ذلك القرار سيسمح بإجراء الانتخابات العامة على النحو الملائم، وسيدلل على قدرة البوسنة والهرسك على أن تصبح عضوا نشطا في مجلس أوروبا. وأُذكركم بأن بلغاريا تؤيد هذه العضوية تماما.

وبلدي يؤيد المجتمع الدولي في استراتيجيته الرامية إلى نقل مسؤوليات الأمم المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي تدريجيا. ونُرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بشأن تعيين الممثل السامي التالي مثلا خاصا للاتحاد الأوروبي. وفي هذا الصدد، تؤيد بلغاريا استراتيجية الاتحاد الأوروبي المتمثلة في تحقيق انتقال سلس من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة شرطة تابعة للاتحاد الأوروبي. وتري بلغاريا أن عملية السلام في البوسنة والهرسك بلغت نقطة ينبغي عندها إبراز البُعد الأوروبي، لأن البوسنة والهرسك تنتمي بشكل طبيعي إلى أوروبا، فضلا عن الميل الأوروبي للبوسنة.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن مسألة المشاركة المحتملة لبلدان غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي في بعثة الشرطة الخلف التي ستحل محل قوة الشرطة الدولية ينبغي حسمها في المستقبل، على أن يؤخذ في الاعتبار الإسهام الذي قدمه المشاركون بالفعل، إلى جانب مصلحتهم وقدرتهم على مواصلة تلك المشاركة.

إن خطة الممثل السامي لإعادة تنظيم الحضور الدولي للأمم المتحدة، والتي تتوخى ترشيد وتحسين تنسيق عمل

المنظمات المدنية الدولية في البوسنة والهرسك، تستحق دعم مجلس الأمن. وينبغي أن تتناسب مهام وهياكل وتكوين وتمويل ذلك الحضور مع الأوضاع السياسية في الميدان.

وبلغاريا تُحيي التزام السلطات البوسنية بمكافحة الإرهاب، بما في ذلك من خلال مشاركتها في فريق التنسيق الذي أُنشئ مؤخرا. والإجراءات التي اتخذتها السلطات المختصة في الاتحاد فيما يتعلق بالأشخاص المشتبه في قيامهم بأنشطة إرهابية دليل على هذا الالتزام.

ونرحب بزيادة عدد العائدين من اللاجئين في عام ٢٠٠١؛ وهذه مسألة تتصل اتصالا مباشرا بانتعاش اقتصاد البلد. ومن بين الاتجاهات الإيجابية التي لمسناها خلال الأشهر الأخيرة، ينبغي أن نشير إلى التقدم المحرز نحو تطبيع العلاقات بين البوسنة والهرسك وجارتيها جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وكرواتيا.

وفي الوقت نفسه، فإن بلغاريا مقتنعة بضرورة قيام تعاون أنشط وأكثر ديناميكية من جانب سلطات البوسنة والهرسك مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وإن مثول السيد كاراديتش والسيد ملاديتش أمام المحكمة من شأنه أن يحسن المناخ العام في البلد.

وتثني بلغاريا على الممثل السامي لجهوده من أجل النهوض بالحوار بين المجموعات الدينية الرئيسية الثلاث، والذي شمل إعادة بناء الأماكن الدينية التي دُمرت. ونحث الأطراف في البوسنة على بذل مزيد من الجهود لتحقيق هذه الغاية. ولا بد من التعجيل بعمليات إزالة الألغام؛ فهناك ضرورة واضحة لوضع استراتيجية شاملة لنزع الألغام على أن تنفذ تحت سيطرة سلطات البوسنة والهرسك.

وفي الختام، أُحيي أنشطة المنظمات غير الحكومية التي تعمل في البوسنة والهرسك، لا سيما تلك العاملة في مجال حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل بلغاريا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

السيد كننغهام (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): وأنا أيضا أود أن أرحب بكم، سيدي الوزير، في جلسة اليوم؛ ونقدر لكم بشدة تخصيص الوقت لتكونوا معنا هذا الأسبوع.

لقد استمعنا صباح هذا اليوم إلى بعض الملاحظات والإحاطات المثيرة للاهتمام حقا من ضيوفنا. ومناقشة اليوم تجسد التحدي الذي يواجهه مجتمعنا الدولي في تحقيق التوازن بين دوره في البوسنة والهرسك والمسؤولية والالتزام المطلوبين من زعماء البوسنة ومواطنيها. وخطة الترشيد التي أقرتها اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في بروكسل في الأسبوع الماضي ضرورية حقا وفي حينها بالنسبة للمرحلة التالية من تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام. ونرحب بالنجاح في تحقيق ما وصفه السفير بيتريتش بأنه هيكل أكثر مرونة وأقل بيروقراطية. كما نرحب بقرار المجلس قبول عرض الاتحاد الأوروبي لمواصلة جهود بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل تعزيز سيادة القانون.

ونهنئ السيد كلاين على نجاحه في قوة الشرطة الدولية. ونثني على جهوده لتحقيق هدف استكمال الولاية الأساسية للبعثة بنهاية العام الحالي؛ وبفضل جهوده إلى حد كبير، أصبح الطريق أمام الشرطة والعدالة واضحا، إن لم يكن بالطريق السهل تماما، من خلال التعاون المتوخى بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.

ولكن لا عملية الترشيد ولا المساعدة الدولية يمكن أن يغيرا من الدور المركزي الذي يتعين أن يقوم به زعماء البوسنة وشعبها في تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام وبناء أمة آمنة ومزدهرة. ونعرف الأولويات؛ فهي تتمثل في تعزيز مؤسسات الدولة، وعودة اللاجئين والإصلاح الاقتصادي.

وما زلنا نلمس تقدما ضئيلا للغاية من جانب حكومة البوسنة فيما يتعلق بالخيارات الصعبة والتوصل إلى حلول توفيقية بشأن أصعب المسائل. ببساطة، ينبغي عمل المزيد فيما يتعلق بقرار المحكمة الدستورية، والانتخابات المقبلة والميزانية الحالية، فضلا عن الدفاع والإصلاح القضائي.

وثمة نقطة أساسية ينبغي أن تبقى قيد النظر في المستقبل، وهي أن النمو الاقتصادي لن يكون مستداما ما لم يطمئن المستثمرون إلى أن الحكومة يمكنها أن تواجه هذه المشاكل وغيرها من المشاكل وحدها. ونحث الحكومة على اتخاذ الخطوات الضرورية لتنفيذ قرار المحكمة الدستورية والاتفاق على ميزانية توفر ما يكفي من الأموال للانتخابات المقبلة، ولدائرة حماية حدود الدولة وإصلاح القوات المسلحة، في جملة أمور.

وفي رأينا أن الانتخابات المقبلة، ليست سابقة لأوانها، ولكنها ستتطلب جهدا كبيرا والتزاما من جانب زعماء البوسنة وشعبها.

وما فتئت حكومتي ملتزمة بتنفيذ اتفاقات دايتون. ونؤيد بقوة مجلس تنفيذ السلام على الجانب الأمني، إلى جانب الدور الكبير لقوة تثبيت الاستقرار، بما في ذلك جهودها لإلقاء القبض على مجرمي الحرب المدانين الذين ما زالوا طليقي السراح، كما رأينا في الأسبوع الماضي في العمليتين اللتين قامت بهما القوة. والولايات المتحدة ملتزمة بأن ترى المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي وإبادة الجنس البشري وجرائم الحرب، بمن فيهم رادوفان كارازديتش وراتكو ملاديتش، يقدمون للمحاكمة في لاهاي. وإننا نحرص على، تعاون الحكومات الإقليمية في إلقاء القبض على مجرمي الحرب المدانين ونقلهم إلى لاهاي ونتوقع ذلك، ونحث جمهورية صربسكا على أن تفي بالتزاماتها بموجب اتفاقات دايتون بتسليم مجرمي الحرب.

أود أن أختم بتهنئة السفير بيتريتش، الذي يجتمع معنا لآخر مرّة، على جهده والتزامه بالسلام منذ أكثر من سنتين ونصف. وقد ذكر مجلس تنفيذ السلام في بيانه في الأسبوع الماضي، أن البوسنة والهرسك أصبحت، نتيجة لجهوده، أكثر استقرارا وديمقراطية وأقرب إلى أوروبا إلى حد كبير. وتلك شهادة على جهوده وسجلّ ممتاز يتركه لخلفه. وكما لاحظ آخرون، ما زال هناك متسع لعمل الكثير. وإننا نرحب بتعيين اللّورد أشدون ونتطلع إلى العمل معه عن كثب لمواصلة تنفيذ اتفاقات دايتون.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتّحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد وهبة (الجمهورية العربية السورية) (تكلم بالعربية): يسر وفدي أن يراكم، سيدي الرئيس، تترأسون هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن، مما يدل على الاهتمام الكبير الذي توليه النرويج لمسألة تطوير البوسنة والهرسك.

وأتوجه بالتقدير إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام، على بيانه المكثف الذي وضع إطارا لحديث اليوم. كما نشكره على التقرير المقدم.

ونشكر أيضا السيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. كما نتوجه بالتقدير إلى الممثل الخاص للأمين العام السيد جاك بول كلاين، على إحاطته المفصلة حول إنجازات الأمم المتّحدة هناك. ولا يسعني إلا أن أرحب في الوقت ذاته بقرار الاتحاد الأوروبي تعيين اللورد أشدون خلفا للسيد بيتريتش. ونتمنى له مهمة ناجحة في تحقيق السلام هناك. ونتوجه أيضا بالتقدير العميق للسيد خافيير سولانا، الأمين العام للمجلس الأوروبي والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك، على جهوده التي يبذلها لتحقيق السلام في البوسنة والهرسك.

يعرب وفد بلادي عن ارتياحه لعقد اجتماع الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي أقر مشروع خطة قدمها الممثل السامي بشأن تبسيط عمل المنظمات المدنية الدولية في البوسنة والهرسك تشتمل على تنسيق السياسات في مجال إرساء سيادة القانون وبناء المؤسسات الاقتصادية والعودة والتعمير.

ونشكر الممثل السامي على جهوده التي بذلها لعودة اللاجئين والمهجرين، إذ شهد عام ٢٠٠١ ما مجموعه ٩٢ ٠٦١ حالة من حالات عودة الأقليات، الأمر الذي سيكون له أثر واضح على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في البوسنة والهرسك.

ونتطلع إلى الانتخابات العامة التي من المقرر أن تجري في تشرين الأول/أكتوبر المقبل. ونشارك الممثل السامي دعوته مجلس سلطات البوسنة والهرسك للاستعجال بأعمال التحضير لهذه الانتخابات. وسيكون لنجاح الانتخابات أثر كبير على الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البوسنة والهرسك، مما يمكّن الإدارة السياسية من الاضطلاع بمسؤولياتها بعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

وفي هذا المجال، لا بد من إصلاح وتعزيز أجهزة الدفاع والجيش كي تتمكّن البوسنة والهرسك من القيام بواجباتها الدفاعية والأمنية بعد استلام سلطاتها الكاملة مع نهاية هذا العام. كذلك، لا بد من ترشيد الوجود المدني الدولي في البوسنة والهرسك، ودراسة الخطة التي وضعها الممثل السامي لتنفيذ الشراكة بين المجتمع الدولي وسلطات البوسنة والهرسك في مختلف المجالات.

إن ما يبعث على القلق هو أن وتيرة الانتعاش الاقتصادي في البوسنة والهرسك لا تزال تتسم ببطء مفرط. وهذا ما قد يلقي بظلاله السلبية على عملية التنمية بكافة أبعادها في البلاد. إلا أن سعي البوسنة إلى الانضمام إلى الاتحاد الأوربي قد يمثّل تطلعا سياسيا وهدفا اقتصاديا ومخرجا من واقع متأزم يمكن تحقيقه من خلال استكمال مقتضيات الخطة التوجيهية التي وضعها الاتحاد الأوروبي. وإني أتفق تماما مع قول السيد بيتريتش قبل قليل بما معناه أن زعماء البوسنة والهرسك يترك لهم تطوير شؤون حكمهم وإدارتهم بأنفسهم وبما يتفق مع واقعهم وبيئتهم. وأعتقد أن هذه هي المحصلة النهائية الحتمية.

وإننا نرحب بقيام البوسنة والهرسك بتطبيع علاقاتها مع الدول المجاورة لها، وخاصة تبادل السفراء مع جمهورية يوغسلافيا الاتحادية. ونأمل أن يتم إيجاد الحل الملائم لمسألة الحدود بين البلدين وضرورة تطبيق معاهدة ١٩٩٩ بشأن الحدود تطبيقا كاملا على طول الحدود، حيث أن من شأن هذه التطورات أن تيسر التقارب بين البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغسلافيا والاتحاد الأوربي في إطار عملية الاستقرار والانتماء.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الجمهورية العربية السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد لفيت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يشرفنا أن نراكم، سيدي، تترأسون اجتماعنا اليوم، وأود أن أعرب لكم عن امتناننا.

لقد حدد الأمين العام مسار اجتماعنا اليوم ببيانه الواضح والواقعي. ويسر فرنسا بوجه خاص أن يكون معنا الممثل السامي، السيد ولفغانغ بيتريتش؛ والممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك بول كلاين؛ والممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوربي، السيد خافيير سولانا. ويتسم هذا بأهمية رمزية عظيمة، ويؤكد التعاون النموذجي الذي ينمو في الميدان بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوربي.

ستجري قريبا عملية رئيسية لإعادة هيكلة الوجود الدولي في البوسنة والهرسك. وقد اتخذ الاجتماع الأخير للمجلس التوجيهي لمؤتمر تنفيذ اتفاقات دايتون، الذي عقد في ٢٨ شباط/فبراير، موقفا واضحا جدا بشأنها. ويُعنى السيد بيتريتش والسيد كلاين والسيد سولانا عناية مباشرة بعملية إعادة الهيكلة. وهم سيواصلون ذلك ويضطلعون معا بدور حاسم في الشهور القادمة.

لقد أشار السيد بيتريتش إلى أن الحالة في البوسنة والهرسك ما زالت تحتاج إلى اهتمام المجتمع الدولي بها. ولا بد من الحفاظ على زخم الإصلاح، ولا بد من مواصلة العمل لتنفيذ اتفاقات دايتون. وسيحتاج استمرار هذه العملية، التي بدأت قبل سنة بحكومة السيد زلاتكو لاغومزيا، إلى شجاعة وتصميم ومثابرة.

ولو اكتملت هذه العملية، فستفتح باب الانضمام إلى أوروبا أمام البوسنة والهرسك. وسيمثل انضمام البوسنة والهرسك الوشيك إلى مجلس أوروبا المرحلة الأولية في هذا الانضمام.

وبالنسبة لموضوع المهام ذات الأولوية، فإن تحقيق تنمية البلد يشكل هدفا أساسيا، ومن الضروري جدا لبلوغ تلك الغاية تحسين ثقة المستثمرين في سلامة البيئة الاقتصادية. وفي ضوء ذلك، فإن تعزيز حكم القانون، ومكافحة الفساد والإفلات من العقاب وتوطيد استقلال النظام القضائي ومصداقيته هي مهام ينبغي أن تشكل جوهر العمل العام. ويقتضي ذلك، ضمن جملة أمور، الاحترام التام للقرارات القضائية، ابتداء بقرارات المحكمة الدستورية. ويتحمل جميع أعضاء السلطة التنفيذية التي تشارك في هذا الأمر على مستوى الدولة، وفي الاتحاد، وفي جمهورية صربسكا، مسؤولية ضمان الامتثال لتلك القرارات.

ومن المستصوب أيضا إلقاء القبض على الأشخاص المتهمين وإحالتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، ابتداء بكاراديتش وملاديتش. وتؤيد فرنسا بقوة العمل الذي قامت به قوة تثبيت الاستقرار في الميدان في هذا الخصوص. ونحث كل المسؤولين الرسميين في البوسنة والهرسك على التعاون دون قيد أو شرط في أداء هذا العمل.

وينبغي أن يكون المجتمع الدولي مستعدا لدعم السلطات البوسنية في أفضل وجه من أجل الاضطلاع بالإصلاحات اللازمة. ومن المؤكد أن إعادة الهيكلة التي وافقت عليها في الأسبوع الماضي الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام ستكون مفيدة. ويجب أن يبدأ دون إبطاء التنفيذ الفعلي للنتائج التي توصل إليها مجلس تنفيذ السلام. ونود أن نشكر السيد بيتريتش ونائبه السيد هيس، على ما أنجزاه من عمل على مدى أكثر من عام للتشجيع على القيام بذلك. وسيزداد الوجود المدني الدولي في البوسنة والهرسك فعالية إذا ازداد اتساقا وتماسكا.

وفيما يتعلق بإعادة الهيكلة، أود أن أعلن عن مستقبل قوة الشرطة الدولية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. أثناء اجتماعنا في ٥ كانون الأول/ديسمبر مع السيد كلاين، شددتُ على أن فرنسا تعتبر البعثة عملية حفظ سلام نموذجية، مجهزة باستراتيجية للخروج، ومستعدة لتسليم مهامها اعتبارا من نهاية عام ٢٠٠٢ إلى المنظمة الإقليمية التي ستتابع القيام ببعض وظائفها. وفي هذه الحالة بالذات، فإن الاتحاد الأوروبي كان المنظمة المعنية بالأمر، وقد قُبل العرض الذي قدمه في اجتماع وزراء الخارجية المعقود في بروكسل في ١٨ شباط/فبراير بالإجماع من الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام. وقد أسعدني أن يحتل الاتحاد الأوروبي مركز الصدارة بين المؤسسات التي تنفذ بالفعل أفكار الأمين العام حول كيفية تطوير التنسيق والتكامل بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وحسبما ذكر السيد سولانا، فإن على

الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن يتعاونا في الأشهر المقبلة تعاونا وثيقا لضمان الانتقال بسلاسة من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي.

وسيعزز الاتحاد الأوروبي دوره الشامل في مجال حكم القانون، وعلى الأخص في المساعدة على تعزيز النظام القضائي في إطار إعادة هيكلة الوجود الدولي في البوسنة والهرسك. وينبغي أن ينجم عن ذلك استيعاب أفضل للمعايير والمتطلبات الأوروبية في البلد.

لقد أخبرنا السيد بيتريتش والسيد كلاين والسيد سولانا بما استطاع المجتمع الدولي أن ينجزه في البوسنة والهرسك. ونظرا لأن السيد بيتريتش قد اقترب من نهاية ولايته ببضعة أشهر، فإنني أود أن أعرب له عن عميق امتناننا للنجاح الذي تمكن من إحرازه. ويستطيع السيد بادي آشدون، الذي سيخلفه كممثل سام، أن يعول، بالطبع، على دعم فرنسا الصلب وهو يواصل العمل على تنفيذ اتفاقات دايتون. كما أتمنى للسيد جاك بول كلاين كل التوفيق في تنفيذه لولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك باقتدار وفي الوقت المناسب حتى الآن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيق الموجهة إلي.

السيد ديالو (غينيا) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفدي بحضوركم، سيدي، معنا اليوم. ونود أن نشكركم على تنظيم هذه الجلسة، في وقت رئاسة بلدكم للمجلس. ونؤكد لكم تعاوننا التام معكم. واسمحوا لي بأن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب عن شكرنا للسيد أدولفو أغيلار سنسر على الطريقة المقتدرة التي أدار بها أعمال المجلس في شهر شباط/فبراير.

وأود أن أرحب، من خلالكم أيضا، سيدي الرئيس، بالسيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك، والسيد جاك بول كلاين الممثل الخاص للأمين العام؛ والسيد خافير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمن المشترك بالاتحاد الأوروبي. ومن المؤكد أن بياناتهم قد وفرت لنا مزيدا من المعلومات حول العمليات الجارية في البوسنة والهرسك. وأود أن أكرر تأييد وفدي للجهود التي يبذلها جميع المشاركين في عملية السلام في البوسنة والهرسك.

في أعقاب نظر مجلس الأمن في تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أجرى المجلس تقييما للتقدم البطيء، ولكن المطرد، المحرز في الميدان. وقد أعرب المجلس عن أسفه للصعوبات التي تواجهها البعثة وأعرب أيضا عن تصميمه على مواصلة دعمها. ويبدو أن الأوان قد آن لكي نفكر معا في العمل الذي سيعقب البعثة. وعلينا هنا أن نفكر في فحوى ما قاله السيد كلاين عندما قال إن البعثة اختبار لنا وإن التخلي عن بوسنة متعددة الأعراق يعني توجيه ضربة قاضية لجميع دول البلقان.

إن التقدم الذي أحرزته البعثة بعد ست سنوات من المشاركة الكبيرة في الميدان لا يمكن إنكاره. ويأتي الآن السؤال حول استراتيجية الخروج. وهنا يمكن للدور الذي تؤديه المنظمات الإقليمية، لا سيما منظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي، أن يوفر دعما هاما. وقد يكون من المستصوب ألا نكتفي باستراتيجية الخروج، بل أن نستحدث استراتيجية مبتكرة تكفل الانضمام الكامل لهذا البلد إلى المجتمع الدولي وإلى المؤسسات والهياكل الأوروبية.

والمعلومات التي قدمها لنا السيد سولانا والسيد كلاين والسيد بيتريتش تبين أن الاتحاد الأوروبي قد عقد

العزم حقا على تسلم المسؤولية من بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. ويرحب وفدي بالنتائج التي توصل إليها مجلس الشؤون العامة بالاتحاد الأوروبي في ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢، والنتائج التي توصلت إليها الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢. ونعرب عن ترحيبنا بقبول المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام عرض الاتحاد الأوروبي بتقديم بعثة للشرطة اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ لتولى العمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ومواصلته. ونرحب بتعيين المجلس التوجيهي للورد بادي آشداون ممثلاً سامياً ليخلف السيد فولفغانغ بيتريتش، الذي كان أداؤه رائعاً.

ويود وفدي أن يعرب عن تقديره للجنة الانتخابية للبوسنة والهرسك للعمل الذي قامت به في التحضير لأول انتخابات عامة، من المقرر إجراؤها في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونناشد قادة الأحزاب السياسية أن يكفلوا إمكانية قيام المواطنين بواجبهم المدني وممارستهم لكافة حقوقهم. وفي هذا الصدد فإن التزام الزعماء السياسيين، ومشاركة الشعب، ودعم المجتمع الدولي كلها أمور ضرورية.

كما أن مبادرة قوة العمل التي أشار إليها الممثل السامي جديرة منا بالنظر.

وقد أحاط وفدي علماً بالمعلومات الواردة في التقرير الحادي والعشرين للممثل السامي عن الأنشطة المضطلع بها خلال الفترة من ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠١ إلى ١٩ شباط/فبراير ٢٠٠٢، ضمن سياق تنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وتلك الأنشطة في مقام رفيع من الأهمية.

وختاماً أود أن أشدد على ضرورة إعداد استراتيجية متسقة تقوم على إعادة السلام إلى ربوع البوسنة والهرسك وتوطيد دعائمه فيها. ويشجع وفدي على التنسيق فيما بين الأنشطة التي يقوم بها كل من البعثة والاتحاد الأوروبي والممثل السامي بهدف كفالة التحول المتماسك من فرقة عمل الشرطة الدولية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. ونرى أن تلك الجهود يمكن أن يكملها التواؤم بين الأنشطة التي تضطلع بها الوكالات والصناديق والبرامج التابعة للأمم المتحدة، فضلا عن الجهات الفاعلة الأخرى.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل غينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود قبل كل شيء أن أنضم إلى الآخرين في الترحيب بمعاليكم اليوم يا سيدي وزير الشؤون الخارجية بالنرويج، في هذه الجلسة البالغة الأهمية لمجلس الأمن. كما نعرب عن امتناننا للسيد بيتريتش، والسيد كلاين والسيد سولانا لتقييماتهم للحالة الراهنة في البوسنة.

ويرى الاتحاد الروسي أن كفالة الاستقرار في البوسنة بصفة عامة، وفي كل من كيانيها، هو الشرط الرئيسي لإحراز مزيد من التقدم الناجح في عملية السلام، استناداً إلى اتفاق السلام، الذي هو أبعد ما يكون عن أن تستنفد إمكانياته.

ونعرب عن تأييدنا للجهود التي يبذلها الممثل السامي بهدف إعادة تشكيل الوجود الدولي، وبخاصة خطة العمل التي أعدها. ونرى أن جميع الأنشطة المضطلع بها في البوسنة، بما فيها إعادة التنظيم المقترحة للقوات الدولية هناك، ينبغي أن تهدف إلى تعزيز البوسنة والهرسك في دولة واحدة تنعم بالاستقرار والاستقلال.

وقد أكدنا كثيراً أنه لا يمكن وضع أساس راسخ لإقامة الدولة البوسنية إلا من خلال إمعان الأحزاب البوسنية ذاتها في البحث عن حلول مقبولة من جميع الأطراف. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن يبدي كلا الكيانين مزيداً من

الاستعداد للتعاون على وضع حلول توفيقية والعثور على مواطن القوة في داخلهما من أجل التسامي عن المصالح العرقية الضيقة، تحقيقاً للأهداف البوسنية المشتركة. فلن يتسنى بغير ذلك كفالة هياكل وأجهزة السلطة التي تؤدي وظائفها في الدولة بشكل طبيعي على جميع الأصعدة، فضلاً عن السلطة التشريعية الفعالة والحيز الاقتصادي الواحد. وسيتيح التقدم في ذلك الاتجاه الأوضاع التي تضمن الاستقرار والديمقراطية للقوى السياسية في البلد، فضلاً عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاندماج في الهياكل الأوروبية.

وفي هذا السياق، فإن من المسائل ذات الأولوية مسألة الإصلاح الدستوري. ويجب أن تتخذ الأطراف ذاتها قراراً في هذا الصدد. وأي نهج آخر من شأنه بالضرورة أن يؤدي إلى عواقب سلبية بالنسبة للاستقرار داخل البلد، وخاصة عشية الانتخابات التي ستجرى على نطاق البوسنة، وأن يعزز موقف الأحزاب القومية في كلا الكيانين. ومن الضروري في هذا الصدد توخي الحذر الشديد؛ ففرض أي حل لهذه المشكلة البالغة الأهمية على البوسنيين بمرسوم من الممثل السامي يمكن في الواقع أن يؤدي إلى نتيجة عكسية.

وتشكل الحالة الإقليمية العامة أحد الجوانب الأخرى لتعزيز الاتجاهات الإيجابية في البوسنة والهرسك. ونرى أن وجود ديناميكية إيجابية راسخة في تطوير العلاقات اليوغوسلافية البوسنية والكرواتية البوسنية أمر بالغ الأهمية لمواصلة توطيد الاستقرار في البلقان. وتلوح في هذا الصدد فرص جيدة نتيجة للتوقيع مؤخراً على اتفاق ثنائي بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بشأن التجارة الحرة وتبادل السفراء بين هذين البلدين، واستئناف عمل البعثة الدبلوماسية المشتركة بين الدول المعنية بمسائل الحدود بين البوسنة والهرسك وكرواتيا.

وترسي تلك الخطوات الرامية إلى إنشاء آليات لحل مشاكل محددة نشأت في العلاقة بين البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وبين البوسنة والهرسك وكرواتيا، الأسس لإقامة علاقات حسن جوار متينة. كما أن مما يساعد على تحقيق هذا الهدف الجهود التي يبذلها الممثل السامي للإسراع بعملية إعادة اللاجئين والمشردين داخلياً من أبناء الأقليات الوطنية إلى مواطن إقامتهم السابقة. وما لم تحل تلك المشكلة، فليس لنا أن نتكلم عن تحقيق استقرار سياسي في هذا البلد.

ونشاطر القلق بشأن ما جاءت به التقارير عن وجود قواعد في البوسنة والهرسك لمنظمات إرهابية من نوع منظمة بن لادن والقاعدة. ونرى من المهم أن تتخذ كافة التدابير اللازمة لاستئصال أية ظروف مواتية لوجود المتطرفين وذوي النزعة القومية المتطرفة في البوسنة والهرسك.

وفيما يتعلق بأعمال قوة تحقيق الاستقرار، والمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يجب الالتزام الصارم في الاضطلاع بهذه الأنشطة بالولاية التي منحها مجلس الأمن للقوة، ولا يجب أن ترتكب أية انتهاكات لتلك الولاية، ويشمل ذلك طرق التعاون مع المحكمة.

وثمة مسألة أخرى تتعلق بالأمن في البوسنة والهرسك. ويتعين علينا التشديد من جديد على أن محاولات إنشاء جيش واحد لن تتناقض فقط مع اتفاق السلام بل مع دستور البوسنة والهرسك، الذي ينص على أن مسائل الدفاع هي من اختصاص الكيانين. وأي جهد يبذل للتعجل في إنجاز هذه العملية من شأنه أن يأتي بنتائج عكسية، ويمكن أن يفسد التوازن الهش في الاستقرار السياسي الذي بدأ ينمو في الأعوام القليلة الماضية بين الصرب من ناحية وبين البوشناق والكروات من الناحية الأخرى.

ونؤيد النتائج التي تمخض عنها اجتماع المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام، الذي انعقد في بروكسل يوم ٢٨ شباط/فبراير، بما في ذلك الجزء المتعلق بنقل وظائف إدارة عملية الشرطة الدولية إلى الاتحاد الأوروبي في ١ كانون الثاني/يناير من العام المقبل. ومن المهم التوصل إلى تحول متفق عليه خال من المشاكل للعملية إلى الشكل الجديد وكفالة الاستعاضة على الوجه الواجب والملائم عن قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة ببعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، مع الإذن الواجب بذلك من مجلس الأمن بطبيعة الحال. ويجب أن نتذكر في هذا الصدد أن عمل بعثة الشرطة الجديدة لن يبدأ من نقطة الصفر، حيث أن الكثير من المهام التي تواجه قوة الشرطة الدولية قد تم بالفعل الاضطلاع به، أو سيتم إنجازه قبل نهاية عام ٢٠٠٢. علاوة على ذلك، تخص القضية انتقال السلطة إلى البعثة الجديدة وليس استعراض الولاية الحالية لعملية الأمم المتحدة، التي ترتكز على اتفاقات دايتون.

ويعتزم الاتحاد الروسي مواصلة تقديم الدعم متعدد الجوانب لتنمية البوسنة والهرسك بوصفها دولة واحدة متعددة الأعراق تتألف من كيانين متساويين تماما – جمهورية صربسكا والاتحاد – وسوف يقدم إسهاما بناء في حل أية مشاكل عالقة في التسوية البوسنية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الاتحاد الروسي على كلماته الطيبة التي وجهها إلي.

السيد ياب (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): نود في البداية الإعراب عن مدى تشريفنا برؤيتكم، يا سيدي، في مقعد الرئاسة لجلسة اليوم العلنية المعنية بالبوسنة والهرسك. وتبرهن رئاستكم للجلسة بوضوح على الأهمية التي توليها النرويج للقضية.

وتشرفنا أيضا المشاركة الشخصية للأمين العام ونشكره على بيانه الهام.

ونود أن نرحب بالسيد فولفغانغ بيتريتش والسيد جاك بول كلاين والسيد خافير سولانا في المجلس وأن نشكرهم على إحاطاتهم الإعلامية المفيدة. إن ما أخبرونا به اليوم يبعث على التفاؤل لدينا في الوقت الذي تتقدم فيه الحالة في البوسنة والهرسك على جبهات عديدة. ونحن بالطبع سعداء لأنه تم إحراز المزيد من التقدم في إحلال الاستقرار في البلد وإدماجها مع أوروبا. وتم إحراز تقدم في الاستعدادات للانتخابات العامة الأولى في البوسنة والهرسك، المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر هذا العام. ولقد أُحرز تقدم كبير في إعادة هيكلة وإصلاح الشرطة. وشهد العام الماضي زيادة قدرها ٣٦ في المائة في العائدين من الأقليات عما كان في عام ٢٠٠٠، واقتربت البوسنة والهرسك أكثر من الانضمام إلى مجلس أوروبا عندما صوتت لجنة الشؤون السياسية بأغلبية ساحقة لصالح عضوية الدولة.

ولكننا في الوقت نفسه نشعر بالقلق إزاء التقدم البطيء في عدد من المجالات العصيبة. ولم تدفع سلطات جمهورية صربسكا كثيرا عجلة عملية المصالحة بين الشعوب المؤسسة الثلاثة. ورغم أن جمهورية صربسكا أصدرت قانونا بشأن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة إلا أن رادوفان كارادجيتش ورادكو مالديتش ما زالا طليقِي السراح بسبب رفض الجمهورية المساعدة في اعتقالهم. وما زال الإصلاح القضائي مفقودا، وما زالت خطوة الإصلاح بطيئة في المجال الاقتصادي.

ومن ثم، فبينما يوجد ضوء ساطع طوال الوقت ما زالت هناك سحب داكنة تخيم على البوسنة والهرسك. والحالة في البوسنة والهرسك أبعد ما تكون من الاستقرار التام، وهو ما يتضح بجلاء من عدم وجود جيش واحد. وفي

الجلسة العلنية المعنية بالبوسنة والهرسك التي عُقدت قبل ستة أشهر لاحظنا تعليق السفير كولبي بأن التقدم في البلد كان تدريجيا وليس أساسيا. وللأسف، لا تزال هذه الملاحظة صحيحة. وكما قلنا أيضا آنذاك، لا بد من معالجة الأسباب الأساسية لبطء عملية التغيير نحو الأفضل. ونأمل أن يتم إحراز تقدم أسرع، مع الجهود التي يتم إحرازها على الصعيد الأساسي.

لذلك شجعنا أنه تم بذل جهود منسقة لتنظيم جهود التنفيذ المدنية الدولية في البوسنة والهرسك. ونلاحظ أن نموذج فرقة العمل الذي أقرته الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في اجتماعها في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢ سيرفع كفاءة وفعالية الوجود الدولي ويزيد قوة دور المفوض السامي. وفرق العمل الأربع المعنية بسيادة القانون وبناء المؤسسات والسياسة الاقتصادية والعودة والمصالحة، تحت مجلس من الوكالات الرائدة برئاسة المفوض السامي، تقدم نقاط التركيز اللازمة لمعالجة الأسباب الأساسية للتقدم البطيء في مختلف نواحي البوسنة والهرسك. وبالإدماج الفعال لسلطات الدولة في هذه الهياكل نتطلع إلى تنسيق أوثق وتحسينات أكبر في حالة البلد. وفي نهاية المطاف، يجب على الأطراف الضالعة في المشكلة أن تتولى زمام الأمر. إننا نشجع الأطراف على إبقاء انضمام البوسنة والهرسك في الاتحاد الأوروبي نصب أعينها واستخدام ذلك كقوة محفزة للسعي إلى إقامة مجتمع يضم الجميع ومتعدد الأعراق في البوسنة والهرسك.

إننا نرحب بقبول الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام لعرض الاتحاد الأوروبي تشكيل بعثة شرطة تابعة له لتخلف قوة الشرطة الدولية عندما تنتهي مدة ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في نهاية هذا العام. واتخاذ قرار مبكر من شأنه أن ييسر بالطبع الانتقال بسلاسة من قوة الشرطة الدولية إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. ونحث بعثة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والمفوض السامي على استغلال الوقت المتاح أفضل استغلال لضمان تحقيق ذلك. والانتقال السلس من شأنه أن يحقق ختاما طيبا لاستراتيجية الانسحاب الواضحة وحسنة التخطيط التي تم وضعها للبعثة. ونهنئ السيد كلاين وبعثة الأمم المتحدة مرة أخرى على بُعد نظرهم في وضع استراتيجية انسحاب سليمة تضمن استمرار تعزيز سيادة القانون حتى عندما ترحل الأمم المتحدة عن الساحة. ومن الواضح أنه رغم أنه لم يعد هناك صراع نشط في البوسنة والهرسك إلا أن الحالة هناك لم تصل إلى مستوى الأمن والاستقرار الذي يسمح لعمليات الوجود الأمني الخارجي بمغادرة الإقليم. وبقدر الحاجة إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي يتعين أيضا على قوة تثبيت الاستقرار أن تبقى في البلد عندما تنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة.

إن البوسنة والهرسك محظوظة لنيلها تأييد الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ولكن لا يمكن لهذه المنظمات، هي الأخرى، أن تبقى موجودة إلى الأبد. وننوه باتجاه الاتحاد الأوروبي نحو وجوب تحقيق بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي لأهدافها بحلول عام ٢٠٠٥. كما نفهم أن هناك ضغوطا على قوة تثبيت الاستقرار لكي تخفض من حجمها. والمسؤولية لذلك تقع على عاتق زعماء البوسنة والهرسك وشعبها لإحراز التقدم الجوهري المطلوب لإقامة دولة قادرة تماما على البقاء ومندمجة مع أوروبا.

وقبل أن أختتم كلمتي، أود أن أعرب عن تقديري وثنائي للسيد بيتريتش على التزامه وجهوده في دفع عجلة عملية السلام وتحسين الحالة في البوسنة والهرسك. ولقد حقق السيد بيتريتش، في ظروف حالكة، نتائج كبيرة خلال فترة منصبه كمفوض سام. كما نود أن نضم صوتنا إلى زملائنا لتهنئة لورد أشداون على تعيينه ليخلف السيد بيتريتش كمفوض سامي عندما يترك منصبه. ومثلما فعلنا

مع السيد بيتريتش سوف نعطيه دعمنا الكامل عندما يتولى هذه المهمة المضنية والمليئة بالتحديات.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سنغافورة على كلماته الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد كور (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): أود باسم وفدي أن أضم صوتي إلى الآخرين للترحيب بكم هنا اليوم، سيدي، ترحيبا حارا في بداية رئاسة النرويج لمجلس الأمن. وأود أن أطمئن الرئاسة النرويجية على دعم أيرلندا الكامل طوال الشهر القادم. أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر سفير المكسيك أكويار سنسر على رئاسته الممتازة خلال شهر شباط/فبراير.

وتود أيرلندا أن تشكر أيضا الأمين العام، والممثل السامي بيتريتش والممثل الخاص كلاين على بياناهم الشاملة صباح اليوم. وتؤيد أيرلندا بالكامل البيان الذي أدلى به الممثل السامي سولانا باسم الاتحاد الأوروبي. لذلك سأقتصر على بضعة تعليقات موجزة فحسب بصفتي الوطنية.

ويود وفدي أولا أن يشيد إشادة حارة بالممثل السامي بيتريتش على إسهامه المتميز في تنفيذ اتفاق السلام المعني بالبوسنة والهرسك. ونتمنى له نجاحا مماثلا في شهوره القليلة الأخيرة بوصفه ممثلا ساميا. ونشكره أيضا على آخر تقرير عن أنشطته فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام.

وترحب أيرلندا بتعيين اللورد أشداون، خليفة للسيد بيتريتش بوصفه ممثلا ساميا ونتطلع إلى تعيينه بعد ذلك ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي في البوسنة. وبوسع اللورد أشداون الركون إلى كامل دعم أيرلندا وهو يستعد لتبوء ولايته.

لقد أوضح الممثل السامي سولانا بالتفصيل قرار الاتحاد الأوروبي لضمان خلافة قوة الشرطة الدولية للأمم المتحدة، اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وفقا لما تم الاتفاق عليه في مجلس الشؤون العامة للاتحاد الأوروبي في ١٨ شباط/فبراير. وترحب أيرلندا بقبول المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام لقرار الاتحاد الأوروبي في ٢٨ شباط/فبراير. كما ترحب أيرلندا ببيان التأييد القوي الذي يعتزم مجلس الأمن إصداره لقرار الاتحاد الأوروبي بشأن بعثة الشرطة التالية في مشروع القرار الذي سيعتمد في وقت لاحق اليوم.

إن بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي المقترحة ستكون أول بعثة يشكلها الاتحاد الأوروبي في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع. ولذلك، فهي تطور هام من الناحيتين الموضوعية والرمزية، بالنسبة لنا في الاتحاد الأوروبي وما يتجاوز ذلك، وهو تطور يرحب به وفدي بشدة.

وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي مصممة لتكون عنصرا في استراتيجية أوسع للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، بحيث تغطي مجموعة كاملة من مسائل سيادة القانون، فضلا عن برامج لبناء المؤسسات. وستساهم بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي في الأهداف الشاملة لتنفيذ السلم على نحو ما حدده الممثل السامي بيتريتش.

ونتطلع إلى تعاون جميع السلطات المعنية في البوسنة والهرسك مع اقتراب المرحلة الانتقالية. ونحث تلك السلطات، مرة أخرى، على العمل مع الممثل السامي بيتريتش، ومع بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من أجل ضمان التنفيذ الكامل لاتفاق سلام دايتون/باريس، وإقامة مؤسسات للدولة لها مقومات البقاء، كما أكد من استمعنا إليهم صباحا.

ومن الملائم أيضا اليوم، أن نتوجه بشكرنا الجزيل إلى الممثل الخاص، السيد كلاين وإلى جميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بما في ذلك قوة شرطة الأمم المتحدة، على ما حققوه من منجزات حتى اليوم في إعادة

هيكلة وكالات إنفاذ القانون في البوسنة والهرسك وإصلاحها.

وترحب أيرلندا بتعيين الممثل السامي بيترتيش لأعضاء اللجنة الانتخابية كجزء من الأعمال التحضيرية لأول انتخابات عامة ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ومن الأساسي أن يتمكن شعب البوسنة والهرسك من ممارسة حقوقه الديمقراطية دونما عائق، وتؤيد عمل اللجنة الانتخابية تماما.

ونرحب كذلك بالمناقشات الجارية بين الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك للتوصل إلى اتفاق بشأن قرار الشعوب التأسيسية. ومن الواضح أن الاتفاق على تنفيذ هذا القرار وغيره من قرارات المحكمة الدستورية يجب أن يأتي من الزعماء السياسيين في البوسنة والهرسك ذاتها، من أجل تأكيد استعداد البلد للدخول في المجلس الأوروبي. ومن المهم التصدي لهذه المهمة بصورة عاجلة.

إن الفشل في إبرام اتفاق سريع بشأن هذه المسألة ستترتب عليه نتائج خطيرة بالنسبة لإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر، وكذلك بالنسبة لإدماج البوسنة في الهياكل الأوروبية. ونأمل أن يؤدي التوصل إلى حل مرض لهذه المسألة، فضلا عن تعزيز التعاون مع البلدان المجاورة للبوسنة والهرسك، إلى وضع البلد في طريق يؤدي إلى الاندماج في الاتحاد الأوروبي. وهذا، ذاته في أيدي شعب البوسنة والهرسك.

وتؤيد أيرلندا تماما القرارات الأخيرة المتعلقة بتبسيط الوجود الدولي في البوسنة والهرسك على أساس نموذج فرقة العمل الذي قدمه الممثل السامي بيتريتش، وخاصة عملية المشاورات المستفيضة التي أجريت مع جميع وكالات تنفيذ السلام وكذلك مع سلطات البوسنة والهرسك. ونتطلع إلى التنفيذ المبكر لهذه العملية. ونرحب بتعزيز فعالية الوجود الدولي الذي سيتحقق في ظل ذلك النموذج.

ختاما، أمامنا تحديات عديدة ستتطلب قوة وعزما من جانب شعب البوسنة، منها: الانتخابات المقبلة، وتعزيز المجتمع المدني، والتصدي لمسألة المصالحة، ووضع استراتيجية للملاحقة الجنائية لجرائم الحرب المحلية، والتنفيذ الكامل لقرارات غرفة حقوق الإنسان واحترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والجنسانية. لقد أحرزنا تقدما كبيرا في كثير من هذه المشاكل، ويود وفدي أن يتقدم بشكره الحار إلى السيد بيتريتش والسيد كلاين على ذلك. ونقدر بشدة ما حققاه في الفترة الأخيرة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أيرلندا على كلماته الرقيقة الموجهة إليّ.

السيد غوكول (موريشيوس) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، في البداية، أن أهنئ المكسيك قلبيا على رئاستها الناجحة، خلال شهر شباط/فبراير. وأود أيضا أن أهنئ النرويج على توليها رئاسة المجلس في الشهر الحالي. وأتوجه إليكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على رئاسة هذه الجلسة ويتقدم وفدي بالتأييد والتعاون الكاملين لكم ولوفدكم.

ويسعدنا أن يكون السيد خافيير سولانا، أمين عام المجلس والممثل السامي للشؤون الخارجية السياسية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بيننا في جلسة اليوم. وأود أن أضم صوتي إلى المتكلمين الآخرين في شكر السيد بيتريتش والسيد كلاين على ما قدمه كل منهما من إحاطة إعلامية شاملة حول التطورات في البوسنة والهرسك. لقد أحطنا علما بالتقدم الهام المحرز منذ الإحاطة الإعلامية الأخيرة المقدمة للمجلس.

إن ما بذله السيد بيتريتش وفريقه من جهود لا تكل في تنفيذ اتفاق دايتون حقق نتائج واحدة في مجال التنمية

الشاملة للبوسنة والهرسك. ونرحب بشدة بالسيد بيتريتش ونهنئه على الأسلوب الممتاز الذي أدى به مهامه، بصفته الممثل السامي، لمدة سنتين ونصف. ونتمنى له كل نجاح في أنشطته المقبلة حيث قرر التقاعد من هذا المنصب النبيل.

أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لتقديم أصدق الأماني للورد أشتون الذي عينه الاتحاد الأوروبي خلفا للسيد بيتريتش، كما نهنئ السيد كلاين على رسم استراتيجية واضحة للخروج من البوسنة والهرسك.

وبينما يستعد الاتحاد الأوروبي لضم البوسنة والهرسك، يرى وفدي من المناسب في هذه المرحلة أن يتولى الاتحاد الأوروبي مهام تدريب ومراقبة الشرطة التي تقوم بها الأمم المتحدة عند انتهاء ولايتها، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. ومع ذلك، ينبغي اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير وقائية للمحافظة على إنجازات بعثة قوة الشرطة الدولية للأمم المتحدة، فضلا عن المستوى الحالي من الكفاءة المؤسسية وكفاءة الموظفين.

وفي هذا الصدد، نشجع جميع الأطراف المعنية - بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، والاتحاد الأوروبي والممثل السامي - على التعاون الوثيق لضمان الانتقال السلس لمسؤوليات قوة الشرطة الدولية إلى بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي. وأود هنا أن أردد الكلمات التي استمعنا إليها توا من الأمين العام عن الأعمال الجديرة بالثناء التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

ويؤمن وفدي باستمرار مشاركة المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك للمساعدة على إقامة دولة مستدامة سياسيا واقتصاديا، تندمج تماما في أوروبا، وبتمكينها من الوفاء بواجباتها الدولية والإقليمية. إن التقرير المعروض علينا يبرز أوجه التعقيد الكائنة في إعادة تشكيل الوجود الدولي في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح عملية التبسيط المتوخاة من الممثل السامي لتفادي الازدواجية في عمل الوكالات الدولية العديدة. إن هذه العملية ستساعد، بالتأكيد، على زيادة التفاعل بشكل منسق ومتكامل، بما يعود بأقصى فائدة على البوسنة والهرسك. ونرحب بأهمية دور الممثل السامي في مجال توجيه وتنسيق أنشطة المنظمات والوكالات المدنية المشتركة في مساعدة الأطراف على تنفيذ اتفاق السلام.

إن الانتخابات التي ستجرى في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ تقترب. ومصلحة القادة المحليين الفضلى تتطلب إجراء حوار بهدف إيجاد حل توافقي. ويجب أن يفكر الزعماء السياسيين في طرق لإبعاد بلدهم عن الحرب ودفعه نحو اندماج أوثق مع الاتحاد الأوروبي. وما زال أمام البوسنة والهرسك طريق طويل إلى أن تستوفي الشروط المطلوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي. ويتحتم لذلك زيادة الجهود على الصعيد المحلي لإنجاز النقاط البارزة على القائمة حتى يتم التمتع بمزايا العضوية في الاتحاد الأوروبي. ونظرا للتطورات الجارية على أرض الواقع، حان الوقت لكي يقرر شعب البوسنة والهرسك مصيره بنفسه.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل موريشيوس على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيدة لاخوس (المكسيك) (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني أود أن أرحب بوزير خارجية النرويج السيد جان باترسن وأن أعرب له مرة أخرى عن تأييد بلادي لرئاسة النرويج لمجلس الأمن. والمكسيك واثقة من أن النرويج تتبنى سياسة خارجية مستنيرة وملتزمة مما سيوجه أعمال هذه الهيئة نحو النجاح. كذلك أشكركم يا سيادة الوزير على كلمات الثناء التي وجهتموها إلى رئاسة المكسيك لمجلس الأمن خلال شهر شباط/فبراير.

وتود المكسيك أيضا أن تنضم إلى الوفود التي أثنت على العمل الذي قام به السيد فولفغانغ بتريتش بوصفه الممثل السامي للبوسنة والهرسك. كذلك نرحب باللورد اشداون الذي سيتولى قريبا منصب الممثل السامي. وفي رأينا أن عمل الممثل السامي حيوي في تنسيق جهود المؤسسات في البوسنة والهرسك وتلك المؤسسات التابعة للمجتمع الدولي. لذلك تتوجه المكسيك بالشكر إلى السيد بتريتش على جهوده وتفانيه.

إن المكسيك ما برحت لعدد من السنين تتابع باهتمام شديد الحالة في البوسنة والهرسك وقد درست باهتمام نتائج توصيات مجلس تنفيذ السلام فيما يتعلق بمتابعة قوة الشرطة الدولية وتنسيق الجهود الدولية.

ونتطلع باهتمام إلى إجراء انتخابات عامة في ٥ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. ونشجع الزعماء السياسيين في البلاد على التوصل إلى اتفاق مع نهاية هذا الشهر على تشريع قرار الشعوب المؤسسة ونحيط علما بقبول الهيئة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام للعرض المقدم من الاتحاد الأوروبي بشأن إيفاد بعثة شرطة تابعة للاتحاد اعتبارا من ١ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ والتي سوف تحل محل قوة الشرطة الدولية.

إن المكسيك إذ تؤيد مشروع القرار المعروض علينا تناشد العناصر الفاعلة السياسية الرئيسية في البوسنة والهرسك التوصل إلى حلول من شأنها أن تشمل الأقليات والحقوق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان لإرساء أساس للعمل في تعايش متجانس في المستقبل.

أشكر ممثل المكسيك على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

السيد بيلنعا إيبوتو (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): إن الكاميرون يسرها أيما سرور أن ترى النرويج تترأس اجتماع مجلس الأمن لهذا الشهر وإننا نقدر أيما تقدير دعوتها إلى عقد هذه الجلسة بشأن البوسنة والهرسك.

إن المجلس ينظر اليوم في تقرير الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. إن هذا النظر يكتسي أهمية خاصة لأنه واضح أن هذه لحظة حاسمة بالنسبة للبوسنة والهرسك. وفي ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ ستجرى انتخابات وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ ستنتهي ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك.

وفي هذا الصدد نرحب بحضور ومشاركة السيد سولان الممثل السامي للسياسة الخارجية والأمن المشترك للاتحاد الأوروبي في هذه الجلسة. ونعرب عن تقديرنا أيضا للبيانات التي أدلي بها في هذه الجلسة والتي مكنتنا من تقييم مدى الشوط الذي قطعناه وما تم إنجازه، كما قال الأمين العام من أجل الإبقاء على الزخم من أجل السلام والمصالحة وإقامة دولة ترتكز على حكم القانون وتحترم البشر وكرامتهم وحقوقهم.

وعلاوة على ذلك كله فإن تلك البيانات تبين العمل الذي يتعين القيام به في المستقبل. وقد نورنا بشكل خاص البيان الذي أدلى به الأمين العام والذي بفضل بُعد نظره ومقترحاته المتروية سوف يساعدنا في عملنا في المستقبل.

أما وقد قلت ذلك فإن وفدي يود أن يشيد بالسيد فولفغانغ بتريتش وبالسيد كلاين على التزامهما الذي أظهراه وعلى خيالهما الإبداعي وعلى نهجهما المتوازن وروح التعاون التي تحليا بها. ونود أن نشيد بالعمل المنهجي الذي قاما به والذي ما برح مفيدا جدا.

إن ذلك العمل جدير بالملاحظة بشكل خاص في المجالات التالية: تدريب الشرطة والتعليم وتعزيز حقوق الإنسان وإقامة المؤسسات المناسبة للدولة التي ترتكز على حكم القانون وأخيرا تيسير اندماج البوسنة والهرسك في

أوروبا. ولقد ساعدا في إنشاء قوة شرطة متعددة الأعراق تحترم حقوق الإنسان وعملا على تدريب أفراد الشرطة ووفرا لهم المعدات. ونشيد أيضا بقرار الاتحاد الأوروبي تولي مسؤولية قوة الشرطة الدولية اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

أما المجال الهام الثاني اللذان يعملان من أجله فهو التعليم. إن التقرير المعروض علينا اليوم يبين بوضوح أهمية المساهمة التي قدمت في إعداد الكتب المدرسية والمناهج التي تساعد على ترسيخ التفاهم والانسجام. وتعتقد الكاميرون بأن تلك الجهود هامة لمستقبل البوسنة والهرسك.

وكما ينص دستور منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة فإن الحروب إذ تبدأ في عقول البشر فيجب أن نغرس في عقول البشر مُثُل الدفاع عن السلم – وهكذا تتجلى أهمية التعليم.

ونعتقد أن المجال الثالث الهام هو تعزيز حقوق الإنسان. إن ما أحرز من تقدم في تنفيذ القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان كما وردت في التقرير هام ومشجع. وإنه واعد للغاية.

أما المجال الرابع فهو إقامة مؤسسات دولة تحت سيادة القانون. ونرحب بالتدابير المتخذة لإجراء انتخابات في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢. ونود أن نسمع رداً على السؤال الذي طرحه ممثل المملكة المتحدة عن الجو السائد قبل الانتخابات، خاصة فيما يتعلق بالأمن.

ونرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس الاتحاد الأوروبي القاضي بالتوصية بعضوية البوسنة والهرسك في الاتحاد، لأن من شأن ذلك في نظرنا أن يكون عاملا لإرساء أساس مستقبل البلاد.

وأخيراً، أتمنى كل النجاح للورد آشداون، الذي يخلف الممثل الخاص، السيد ولفغانغ بيتريتش.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكاميرون على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إلي.

السيد فالديفيسو (كولومبيا) (تكلم بالأسبانية): اسمحوا لي أن أبدأ بالترحيب بكم، سيد جان بيترسن، وزير الشؤون الخارجية في النرويج. فلنا الشرف أنكم تترأسون هذه الجلسة. واسمحوا لي أيضا أن أؤكد من جديد دعم كولومبيا لوفدكم خلال رئاسته؛ إننا ندرك أن قيادتكم هي ضمان للنجاح.

ونرحب كذلك بالسيد ولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، وبالسيد جاك كلاين، الممثل الخاص للأمين العام، ونشكرهما اليوم على إحاطتيهما الإعلاميتين المفعمتين بالمعلومات. بالإضافة إلى ذلك، يسرنا أن نرحب بالسيد خافيير سولانا، الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي؛ ونحن ممتنون له جداً على إعلاناته الرئيسية التي تبّين تعاون الاتحاد الأوروبي الحاسم مع الأمم المتحدة، وجهود الاتحاد التنسيقية والتكميلية التي يبذلها بوصفه هيئة إقليمية.

ومثلما ذكرت وفود أخرى، فإن هذه الجلسة تسجل بداية مرحلة جديدة في عمل المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك. ونحن نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي المؤرخ ١٨ شباط/فبراير القاضي بإنشاء بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي، التي ستحل اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ محل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في تعزيز التطور المهني لقوة شرطة البوسنة والهرسك، وفي إرساء الأنشطة والبرامج الآيلة إلى بناء المؤسسات.

وحسبما ذكر الأمين العام في آخر تقرير له عن الحالة في البوسنة والهرسك (S/2001/1132)، ينبغي للأطراف الإقليمية أن تصبح أكثر نشاطاً في البعثة الخلف لبعثة الأمم

المتحدة بغرض الحفاظ على ما حققته البعثة ومواصلة عملها في إطار إقليمي.

وتحقيق السلام والتنمية المستدامة في البوسنة والهرسك رهن بالجهود المشتركة التي تبذلها الكيانات الدولية من قبيل بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقوة تثبيت الاستقرار، ومكتب الممثل الخاص وغيره، وبالجهود التي تبذلها البوسنة والهرسك حكومة وشعباً. فالمهم إذا أنه قبل حصول الانتقال الرسمي بين البعثتين في كانون الثاني/يناير المقبل، يتعين قيام تنسيق بين مختلف الهيئات بغية تيسير عملية انتقال المهام. ونحن نرى أنه يجب أن يكون هناك تعاون وثيق مع الحكومة والمجتمع المدني في البوسنة كي يجري ارتباطهما بعملية الانتقال وكفالة أن تكون العملية متضافرة تضمن نجاح البرامج في المستقبل.

وعمل السيد بيتريتش بوصفه الممثل السامي كان عملاً رئيسياً في إنشاء الهياكل الإدارية ووضع برامج التنسيق التي مكّنت البوسنة والهرسك من تحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤهلها اليوم أن تكون مرشحاً قوياً لعضوية الاتحاد الأوروبي؛ ولقد ذكر السيد بيتريتش إضفاء الطابع الأوروبي كجزء من تلك العملية. نشكره على عمله ونتمنى له كل النجاح في أعماله المقبلة.

إننا نحيط علماً بتعيين اللورد آشداون الممثل السامي الجديد؛ ونتمنى له كل النجاح في عمله. ونرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بتسمية الممثل السامي الجديد ممثله الخاص في البوسنة والهرسك، الأمر الذي نرى أنه ييسر التنسيق وتبادل المعلومات بين بعثة الشرطة الجديدة ومكتب الممثل السامي. وهو انعكاس أيضاً لالتزام الاتحاد الأوروبي بجمع مساعي المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك تحت قيادته.

وفي ضوء ذلك السياق الإقليمي الجديد، تعيد الأمم المتحدة تحديد دورها في تنفيذ اتفاقات دايتون للسلام.

والواضح أنه يجب أن يكون هناك التزام مستمر بتنفيذ الاتفاق، ولكن في ظل هذا الإطار الجديد، ستتغير مسؤولية الأمم المتحدة، ولا سيما مسؤولية مجلس الأمن. ولا بد من الاتفاق على هيكل التعاون الجديد في أسرع وقت ممكن بغية تيسير عملية الانتقال.

ومن المسائل التي طرحت في الإحاطات الإعلامية التمهيدية اليوم، برزت مسألة ضرورة الإصرار على تقديم المسؤولين عن الجرائم المرتكبة خلال الصراع إلى المحاكمة. ونحن نؤيد تلك الأولوية ونؤكد بالتالي ضرورة أن تساعد قوة تثبيت الاستقرار على اعتقال أولئك الأشخاص وإرسالهم إلى لاهاي للمثول أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. لذلك سنواصل الدعوة إلى قيام تعاون أكبر من السلطات المحلية بهدف إعمال العدالة على النحو الواجب. فمن الضروري إذا ألاّ يدخّر جهد لتعزيز النظام القضائي، سعياً لتعزيز المؤسسات والتوصل إلى المصالحة الحقيقية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

السيد وانغ ينغفان (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب وفدي بكم، سيدي الوزير، ويعرب عن سروره لرؤيتكم رئيساً للجلسة المنعقدة اليوم. ونشكر الأمين العام على بيانه، كما نشكر السيد بيتريتش والسيد كلاين على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين. ونرحب بالسيد سولانا ونشكره على بيانه.

في السنوات الأخيرة، أحرزت بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك تقدماً في إصلاح وتدريب الشرطة، وفي ميدان القضاء. وقد أرسى هذا أساسا جيداً لإعادة إعمار البوسنة وتنميتها. ويحدونا الأمل في أن تعمل جميع الوكالات الدولية الناشطة في البوسنة والهرسك على تعزيز التنسيق

والتعاون بينها بغية أن تهيئ معا الظروف اللازمة لرحيل بعثة الأمم المتحدة بانتظام عندما تفي بولايتها الجوهرية.

وبمساعدة المجتمع الدولي، أحرزت البوسنة والهرسك تقدماً بارزاً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية. والانتخابات العامة التي ستسجل حقيقة امتلاك الشعب للبوسنة والهرسك، يتعين إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر. ومع ذلك، ما زالت هناك خلافات على مسائل جوهرية بين مختلف الطوائف العرقية والأحزاب السياسية الرئيسية. ونعتقد أن المهمات العاجلة المتمثلة في إعادة الإعمار والحفاظ على السلام والاستقرار في المنطقة ينبغي لها أن تزيل الخلافات بين الطوائف العرقية، وتخفف من حدة التوترات الاجتماعية، وتعزز المصالحة الوطنية. وهنا، يواجه الوجود الدولي مهمات صعبة وعليه أن يقطع شوطاً بعيداً. ونأمل أن يتسنى تحسين كفاءة وفعالية عمل الحضور الدولي في البوسنة والهرسك والتعجيل بعملية المصالحة الوطنية هناك، وذلك من خلال ترشيد العمل بقدر معقول.

إن عملية السلام في البوسنة والهرسك قد وصلت إلى مرحلة دقيقة. ونحن نرحب بقرار الاتحاد الأوروبي بإرسال بعثة شرطة عقب انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وستواصل الصين دعم البعثة في عملها، ونؤيد اتخاذ قرار من مجلس الأمن في هذا الشأن.

وختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا للممثل السامي بيتريتش، الذي حقق الكثير طوال أكثر من عامين فيما يتعلق بتنسيق عمل الوكالات في البوسنة والهرسك وفي جهود إعادة إعمار ذلك البلد. ونرحب بتعيين الاتحاد الأوروبي للممثل السامي الجديد، والذي نأمل أن يقوم بدور بنَّاء أيضا في إعادة إعمار البوسنة والهرسك وفي تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الصين على كلماته الرقيقة.

أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للنرويج.

على أنني أود، أولا، وباسم مجلس الأمن، أن أتقدم بالشكر للممثل السامي ولفغانغ بيتريتش على تمثيله المجتمع الدولي في البوسنة والهرسك بطريقة نموذجية. وتثني النرويج على النهج المتوازن للممثل السامي: فهو، من جهة، يتولى المسؤولية عن تنفيذ اتفاقات السلام؛ ومن جهة أخرى يشجع السلطات البوسنية على التحلي بروح القيادة البناءة.

ومن الواضح أنه لا بد للمسؤولين على مستوى الدولة والكيانات والمستوى المحلي في البوسنة والهرسك أن يتحملوا بشكل متزايد المسؤولية الأساسية عن التقدم في عملية الإصلاح. وفي الوقت نفسه، يجب على المجتمع الدولي أن يبقى مشتركا في هذه العملية. وإنني أوافق الممثل السامي على أنه ينبغي التركيز بشكل أكبر على تعزيز القدرات المؤسسية و ''الحيازة'' البوسنية لتنفيذ اتفاقات دايتون.

والبوسنة والهرسك في طريقها إلى العضوية في مجلس أوروبا في الأشهر المقبلة. والانتخابات المزمع عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ستكون الأولى التي تتحمل السلطات البوسنية وحدها المسؤولية عنها. إن هذا تعبير قوي عن الثقة من جانب المجتمع الدولي. ومع ذلك، وبالرغم من النتائج الهامة التي تحققت حتى الآن، لا تزال هناك حاجة إلى إصلاحات مكثفة بغية وضع البوسنة والهرسك بثبات على طريق الاندماج في أوروبا. وعلى الزعماء البوسنيين أن يبدو الإرادة السياسية للمضي قدما. والمثال الواضح على ذلك هو قرار الشعوب المؤسسة. وإننا نؤيد بقوة دعوة الممثل السامي إلى الزعماء البوسنيين للتوصل إلى حل توفيقي وعلى وجه الاستعجال.

ونرحب بقرار اللجنة التوجيهية لمجلس تنفيذ السلام في ٢٨ شباط/فبراير، بما في ذلك قرار ترشيد الحضور الدولي في البوسنة والهرسك. ومن الأهمية بمكان أن يعمل المجتمع الدولي بطريقة موحدة.

وتثني النرويج على الممثل الخاص كلاين والعاملين في بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك على إسهامهم القوي في تعزيز إصلاح الشرطة وعملية السلام القائمة بذاتها في البوسنة والهرسك. وإننا نفخر بقوة الشرطة الدولية، التي ستخلف وراءها تركة من التفاني والاحترافية. ونرحب ترحيبا حارا باستعداد الاتحاد الأوروبي، كما ذكر السيد سولانا، لتوفير بعثة شرطة تابعة للاتحاد الأوروبي لمتابعة العمل الجيد الذي قامت به الأمم المتحدة في هذا المجال. والنرويج تؤيد بقوة تطوير قدرة أوروبية على إدارة الأزمات. ويسعدني أن أشير إلى أن الاتحاد الأوروبي سيدعو دولا غير أعضاء فيه للمشاركة في بعثة الشرطة التابعة له.

إننا نؤيد الجهود الرامية إلى تعزيز سيادة القانون في البوسنة والهرسك ، بما في ذلك القضاء. وما زال هناك عمل كثير ينبغي القيام به. فالمتطرفون السياسيون والمجرمون العاديون ما زالوا يعوقون عملية العودة إلى البوسنة والهرسك. والأشخاص الذين وجهت إليهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة اتهامات لم يقدموا إلى المحاكمة حتى الآن. ويسر النرويج تلك الإجراءات التي اتخذتها قوة تثبيت الاستقرار التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي في هذا الصدد مؤخرا. وننتظر من سلطات الدولة والكيانات والسلطات المحلية والمحاكم في البوسنة والهرسك أن تعمل من أجل الوفاء بالتزاماتها بالتعاون الكامل مع المحكمة.

وأؤيد تشديد الممثل السامي على النهج الإقليمي للاندماج. ويمكن للبلدان المجاورة أن تسهم إسهاما حيويا في الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية في البوسنة والهرسك. ويجب التصدي للتوترات العرقية، والجريمة المنظمة، وعمليات الاتجار غير المشروع، والتطرف السياسي، في إطار إقليمي. وفي الأشهر الماضية، شهدنا تقدما في تطبيع العلاقات السياسية بين بلدان المنطقة. ويجب أن تقوم هذه العلاقات على الاعتراف المتبادل بسيادة كل دولة وسلامتها الإقليمية. وهناك أيضا بوادر على التعاون بين دوائر الأعمال. وهذا أمر مشجع.

وختاما، أرحب بتعيين اللورد أشداون الممثل السامي الجديد في البوسنة والهرسك، كما يرد في قرار المجلس الذي سيُتخذ في هذه الجلسة. وإنني على ثقة من أنه سيحظى بالدعم الكامل من المجلس في مواصلته للعمل الممتاز الذي قام به السيد بيتريتش.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا للمجلس.

السيد كوسليوجيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): أشكركم على إتاحة الفرصة لي للمشاركة في مناقشة اليوم بمناسبة صدور التقرير الحادي والعشرين للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك الموجه إلى الأمين العام.

ترحب حكومة البوسنة والهرسك بالتقرير وتعتبر أن جلسة مجلس الأمن لهذا اليوم تكتسي أهمية خاصة، ليس بالنسبة لعملية بناء السلام في بلدي فحسب، بل أيضا بالنسبة للاستقرار في منطقة جنوب شرقي أوروبا بصورة عامة. ونتوقع من بعثة المتابعة المخطط لها أن تخلف بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك أن تكون إيذانا ببداية مرحلة أوروبية جديدة في عملية تنفيذ السلام وسوف تفتح آفاق الاتحاد الأوروبي أمام البوسنة والهرسك.

أشكر الأمين العام على حضوره وبيانه الاستهلالي، وأشكر الممثل السامي ولفغانغ بيتريتش على خطابه. وأشكر أيضا الممثل الخاص جاك بول كلاين والممثل السامي خافيير

سولانا على المعلومات الحديثة الشاملة والملاحظات التي وردت في إحاطتيهما الإعلاميتين.

وقد أصبحت البوسنة والهرسك عضوا كامل العضوية في الأمم المتّحدة في ٢٢ أيار/مايو قبل ١٠ سنوات. وفي شهر أيار/مايو من هذه السنة، الذي يتوقع أن يتخذ فيه القرار الإيجابي النهائي بشأن عضوية البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا، ستكون مستعدة لأن تصبح عضوا كامل العضوية في المجلس. وتشير هذه الفجوة الزمنية بشكل واضح إلى أنّ بلدي كان لمدة عقد تقريبا، يعتبر مشكلة عالمية وإقليمية رئيسية. ومن الواضح الآن أن عقيدة الأراضي الخالصة عرقيا كانت في صميم الصراع.

وتم أثناء السنة الماضية، تحقيق تقدم جوهري في عملية تنفيذ السلام في البوسنة والهرسك. وتحقق هذا التقدّم نتيجة للنشاطات المركّزة والأكثر تماسكا التي اضطلع بها المجتمع الدولي ولأنه تم أخيرا وللمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢، تشكيل حكومة ديمقراطية ومتعددة الأعراق، وملتزمة بالعمل في شراكة مع المجتمع الدولي على بناء دولة بوسنية ديمقراطية وأوروبية التوجه ومتعددة الأعراق وقادرة على الاضطلاع بوظائفها. وكان الدور الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك حاسما في تحقيق التقدّم في قطاع سيادة القانون، وتعتبر حكومة البوسنة والهرسك أنه تم الاضطلاع ببعثة الأمم المتحدة بنجاح. وإننا نشكر السيد كلاين على حسن قيادته والتزامه.

ونؤكّد بوجه خاص المساعدة والدور البنّاء الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة في دعم الأنشطة التي شرع فيها بعد الهجمات الإرهابية في ١١ أيلول/سبتمبر، فيما يتعلّق بالكفاح ضدّ الإرهاب. وقد أظهرت حكومة البوسنة والهرسك بأعمالها التزاما بالمساهمة في أنشطة مكافحة الإرهاب. وأثبتنا بهذا الخصوص عن حق، أننا جزء من حلّ هذه المشكلة العالمية.

إننا نقر بوضوح بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك بوصفها جزءا لا يتجزأ من مساعدة المجتمع الدولي المقدمة إلى مؤسسات البوسنة والهرسك في إطار مفهوم الشراكة الذي طور مؤخرا. كذلك نقر بجهود ومساهمات وكالات الأمم المتحدة الأخرى وخاصة المتعلقة بعودة اللاجئين. ومهما يكن من أمر، نعتبر أن النجاح الذي أُحرز في الماضي ما هو إلا خطوة أولى في عملية بناء بلد قادر على الاستدامة.

في هذه العملية، تتمثل الأولويات الحالية لحكومة البوسنة والهرسك في تطوير المؤسسات وإجراء تحسين في قطاع سيادة القانون وتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

ونظرا لتوجه بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في الأجل الطويل نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي للمؤسسات المحلية، فإننا نؤكد الحاجة إلى مواصلة المساعدة من المجتمع الدولي، نظرا لأن التقدم المحرز حتى الآن ما زال هشا. وإننا في هذا السياق، نتوقع أن يتم الانتقال من بعثة الأمم المتحدة الحالية إلى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي على نحو يتسم بالسلاسة والكفاءة. ونود أن نشكر الاتحاد الأوروبي على مواجهة التحدي المتمثل في العمل إلى جانب المؤسسات المحلية في هذا القطاع المهم لتنفيذ عملية السلام. وقد تأكد التزام وتصميم مؤسسات البوسنة والهرسك بهذه المسألة في الرسالة التي وجهها إلى مجلس تنفيذ السلام وإلى الاتحاد الأوروبي، رئيس حكومة البوسنة والهرسك ورئيسا كل من الكيانين، اللذين تحظى بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي فيهما بالترحيب.

إن تجربة الاتحاد الأوروبي في عملية الطابع الأوروبي على الإصلاحات الهيكلية الضرورية التي ستجري في البوسنة

والهرسك، وفقا للمعايير الأوروبية، تتسم بأهمية بالغة. ونتوقع أن تركز المساعدة التي تقدمها بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي على مواصلة تعليم الشرطة والمسؤولين القضائيين، وكذلك على مراقبة عملية إعادة هيكلة وإصلاح المؤسسات في قطاع سيادة القانون. وإننا في هذا الصدد، نرحب بالاستراتيجية المقترحة للإصلاح القضائي في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ ونؤكد الحاجة إلى قيام المجتمع الدولي باتخاذ تدابير حاسمة وأشد صرامة لتطبيقها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة للتوكيد على أهم المسائل الراهنة في عملية تثبيت الاستقرار في بلادي.

أولا، من المتوقع أن تكتمل في نهاية هذا الشهر عملية تنفيذ قرار المحكمة الدستورية بشأن المساواة في الحقوق بين جميع الطوائف التي تتكون منها البوسنة والهرسك في كامل أراضيها. وسيثبت تنفيذ قرار المحكمة بأن إيديولوجية "الأراضي الخالصة عرقيا" قد هزمت. وسيكون للنتائج التي ستسفر عنها هذه العملية تأثير حاسم على نتائج الانتخابات العامة القادمة أيضا.

ثانيا، إن الأنشطة التي تضطلع بها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، وخاصة المحاكمة التي تجري لسلوبودان ملوسفيتش تؤثر على مسؤوليته الفردية عن الحروب في العقد الأخير مما يساهم بالتالي في المصالحة بين الطوائف في المنطقة.

بيد أننا نؤكد أنه ليس بالإمكان إجراء عملية مصالحة فعالة بينما يظل مجرمو الحرب الذين وجهت لهم لوائح اتهام طليقين وبينما يواصل القادة السياسيون في المنطقة رفض التعاون الكامل مع المحكمة. ولا يمكن أن تستند المصالحة الحقيقية إلا على الحقيقة والعدالة. وإن بقاء مجرمي الحرب المتهمين طلقاء، بعد التوقيع على اتفاق دايتون للسلام بست سنوات - وقبل كل شيء بقاء رادوفان كراديتش ورادكو ملاديتش طليقين، لا سيما وأنهما يعتبران رمزا لمعاناة السكان المدنيين وآلامهم وإذلالهم - يحول دون بداية مصالحة طائفية مخلصة ويمنع عملية بناء سلام مطرد. ونود أن نؤكد أن الدور الأساسي الذي يضطلع به المجتمع الدولي بخصوص إلقاء القبض على مجرمي الحرب المتهمين بالفعل يتسم بأهمية حاسمة ويعتبر في الوقت نفسه اختبارا لمصداقيته في المنطقة. وإن استعداده لإيلاء أولوية أقصى للقيام باعتقالهم سيكون برهانا على التزامه بدعم العمل الذي تضطلع به المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وبإقامة نظام للعدالة الدولية.

وأود أن أرحب بالقرار الذي اتخذه مجلس تنفيذ السلام ومشروع القرار المقترح على مجلس الأمن بشأن تعيين اللورد بادي اشدون ممثلا ساميا جديدا لتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أشكر السيد ولفغانغ بيتريتش على ما أبداه من التزام وقيادة أثناء فترة ولايته. وإني أعلم أن الحالة في البوسنة والهرسك تبدو أحيانا لممثلي المجتمع الدولي معقدة ومشوشة جدا. إلا أن بعض الأنشطة التي يضطلع بها ممثلو المجتمع الدولي تبدو مضللة ومشوشة بالنسبة للبوسنيين أيضا.

ولذلك، فإننا نتوقع أن تستند ولاية الممثل السامي الجديد إلى رؤية واستراتيجية ومفاهيم واضحة بشأن كيفية دعم عملية بناء البوسنة والهرسك المستدامة المتعددة الأعراق. كما نتوقع من المؤسسات الدولية اتباع سياسة أكثر تماسكا وعملا منسقا بدرجة أكبر، ونحن نرحب بالنموذج المقترح لتبسيط عملياتها.

كما تتعهد حكومة البوسنة والهرسك بالعمل على زيادة كفاءة وفعالية المؤسسات المحلية. وإننا نتوقع العمل مع ممثلي المجتمع الدولي لإيجاد النماذج الجديدة للهياكل

المؤسسية، وخصوصا على مستوى مؤسسات الدولة، من أجل إنجاز الأهداف المقررة.

ونظرا لأن انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك في نهاية هذه السنة هو أمر مؤكد حاليا، فإننا نرى أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تقوم بإعداد تقييم شامل لاشتراكها في تنفيذ اتفاق دايتون/باريس للسلام. ويمكن أن يقوم هذا التقييم مقام أساس لمتابعة تطور عملية السلام وأن يكون بمثابة توجيه لرفع مستوى عملية دايتون الحالية لبناء الهياكل الدستورية في البوسنة والهرسك، وفقا للمعايير الأوروبية لحقوق الإنسان واستكمال هذه العملية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد ساهوفيتش (يوغوسلافيا) (تكلم بالانكليزية): قبل التصدي لمعالجة الموضوع قيد المناقشة اليوم، أود أن أهنئ النرويج على تولي رئاسة مجلس الأمن، ويشرفني جدا أن أشارك في مناقشات اليوم تحت توجيه معاليكم.

نحن ممتنون للبيان الهام الذي أدلى به الأمين العام. وأود أن أشكر السيد ولفغانغ بيتريتش على تقريره الشامل عن التطورات في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم، وأن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقدير حكومتي لإنجازاته كممثل سام. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للممثل الخاص للأمين العام، السيد جاك كلاين، على ما يبذله من جهود وما حققه من إنجازات في قيادة بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى تحليله المفصل اليوم.

وكلنا مدركون لأهمية هذه الجلسة. فهي تشير إلى إعلان مرحلة جديدة وهامة من الالتزام الدولي في البوسنة والهرسك التي سيضطلع الاتحاد الأوروبي فيها بدور رئيسي. ولقد استمعنا لتونا إلى التقييم الملهم الذي قدمه السيد خافيير سولانا لهذه المهمة. وهذا، في الحقيقة، مثال آخر على اشتراك الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر حاسما جدا بالنسبة للمنطقة بأسرها.

وبهذه المناسبة الخاصة، اسمحوا لي بأن أكرر تأكيد أن جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، بوصفها من الموقعين على اتفاق دايتون/باريس، لا تزال مؤيدا وفيا لتنفيذه الكامل. وقد احترمت يوغوسلافيا وستواصل احترام السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك، وأبدت استعدادها لتطوير التعاون معها. وتتسم العلاقات بين بلدينا بحوار سياسي فعال تمثل في العديد من الاتصالات التي تجري بين ممثلين عن الدولتين على أعلى المستويات.

وفي إطار متابعة قرار سابق بتأسيس مجلس مشترك بين الدولتين، عقد في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ اجتماع للمجلس لإضفاء الطابع المؤسسي على التعاون الشامل بين البلدين. وقد قررت اللجنة الدائمة التابعة للمجلس المشترك، أثناء الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء لاغومزيا إلى بلغراد في ١٩ شباط/فبراير، اتباع نهج مشترك في تنفيذ المشاريع التي يمولها المجتمع الدولي، وخصوصا ضمن إطار التعاون الإقليمي وميثاق الاستقرار. كما جرت اتصالات وثيقة بين برلماني البلدين. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قام وفد من جمعية جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية بأول زيارة إلى البوسنة والهرسك. وتلاها رد الزيارة في شباط/فبراير من هذه السنة.

وفي مجال المداولات السياسية، تم بشكل تدريجي توسيع نطاق العلاقات الثنائية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية والبوسنة والهرسك إلى ميدان التعاون الاقتصادي وغيره من الأشكال الأخرى للتعاون التي تخدم المصالح

العملية الفورية لمواطني البلدين. وتم التوقيع في بلغراد في ١ شباط/فبراير ٢٠٠٢، على اتفاق للتجارة الحرة، يمثل خطوة هامة على طريق التعاون الإقليمي بين دول البلقان. كما تم التوقيع على اتفاق بشأن تشجيع الاستثمارات المتبادلة واتفاق بشأن التعاون الجمركي، وكذلك على عدد من الاتفاقات الأخرى التي ستحسن الروابط بين الاقتصاديين وتساعد على كفالة التدفق الحر للسلع ورؤوس الأموال. ويجري العمل على تنظيم قضايا ازدواج الجنسية، وكذلك ترسيم الحدود التي تفصل بين يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك. ولبلوغ هذا الهدف، تم إنشاء لجنة مشتركة بين الدولتين للحدود الرسمية، ويسجل عملها تقدما حسنا.

وينبغي أن يتم فهم العلاقات الخاصة المتوازية بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا في السياق الشامل لعلاقات جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية مع البوسنة والهرسك. فهي تستند بثبات على اتفاق دايتون/باريس، وأعد إطارها بالتعاون الوثيق مع الممثل السامي، وهي علاقات شفافة تماما.

وأحد المشاكل المعلّقة التي تتطلب اهتماما مستمرا هي مشكلة عودة اللاجئين. وأود أن أوضح في هذا الصدد، أنه نتيجة لمبادرة حكومتي، اتفق رؤساء بعثات يوغوسلافيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا على مبادئ عودة اللاجئين. والوثيقة التي وقّعوها في هذا الصدد أكدت عليها اللجنة الدائمة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، وكذلك البيان المشترك لوفود البوسنة والهرسك وكرواتيا ويوغوسلافيا في فيينا، والذي حظي بتأييد قوي من منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. ونأمل أن ينعكس هذا التطور الهام على الأرض.

وقد جعلت يوغوسلافيا العلاقات مع البلدان المجاورة أحد أولويات سياستها الخارجية ومن خلال هذا القرار الاستراتيجي الدائم، نسهم في تعزيز الاستقرار الإقليمي، وهو شرط مسبق، وأفضل وسيلة للتعجيل بعملية الاندماج في الهياكل الأوروبية والهياكل الأطلسية - وهو هدف نتشاطره جميعا في المنطقة. ويشكل المزيد من تطوير وتحسين علاقتنا مع البوسنة والهرسك عنصرا بالغ الأهمية من هذا النهج. وتتطلع حكومتي أيضا إلى العمل على نحو وثيق مع اللورد آشدوان، الممثل السامي المعيّن حديثا، نحو تحقيق هذا الهدف، ونتمنى له النجاح في اضطلاعه بالمسؤوليات الهامة التي ستلقى على عاتقه قريبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية على الكلمات الرقيقة التي وجّهها إليّ.

المتكلم التالي المسجل في قائمتي هو ممثل كرواتيا. وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد سيمونوفتش (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب بالسفير وولفغانغ بيتريتش، الممثل السامي لتنفيذ السلام في البوسنة والهرسك، وبالسفير جاك كلاين الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك. وأود أيضا أن أرحب بالسيد خافيير سولانا الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي والممثل السامي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد، الذي يشكل حضوره هنا دلالة واضحة على التزام الاتحاد الأوروبي بضمان استقرار وازدهار البوسنة والهرسك.

وقد واجه السيد بيتريتش في عدد من المناسبات أثناء ولايته، حالات مستعصية بالفعل - فالبوسنة والهرسك مشهورة بأنها التحدي الأكبر للمسؤولين الدوليين. ولكن إرادته وعزمه على أداء مهمته تغلبا على جميع الصعاب.

كما أود أن أؤكد لخلفه، اللورد أشدوان، أن كرواتيا ملتزمة بمواصلة الإسهام في استقرار وازدهار البوسنة والهرسك ويستطيع أن يعوّل على مساعدتنا له في أداء دوره.

وقد عرفت السيد جاك كلاين وتعاونت معه بنجاح، في إطار المهام التي تولاها لسنوات عديدة. ومساهمته في نجاح البعثتين المختلفتين تماما في جنوب شرق أوروبا – إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية في كرواتيا، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك – تمثل إنجازا منقطع النظير.

لقد قررت الأمم المتحدة في هذا الوقت بالذات، أن وجودها مطلوب في مكان آخر أكثر منه في البوسنة والهرسك. وقُدم اقتراح بأن تحل محلها منظمة إقليمية. وسرعان ما قرر الاتحاد الأوروبي أن يتولى عنها المسؤولية. وفي رأينا أن هذا القرار مناسب جدا. وإذ نضع في الاعتبار تطلعات البوسنة والهرسك الأوروبية، يجدر بالاتحاد الأوروبي أن يواصل المهمة الجسيمة المتمثلة في إصلاح نظام الشرطة في البوسنة والهرسك. ونتمنى للاتحاد الأوروبي كل التوفيق في هذا المسعى. وبصفتنا دولة مجاورة وصديقة للبوسنة والهرسك، وكوننا أيضا نتطلع إلى العضوية في الاتحاد الأوروبي مستقبلا، فإننا على أتم الاستعداد لتقديم المساعدة، عند طلبها.

ومن جهة أخرى، يصبح في إمكان الأمم المتحدة أن تواصل وجودها في البوسنة والهرسك من خلال رصد حقوق الإنسان عبر الممثل الخاص للجنة حقوق الإنسان في البوسنة والهرسك وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية؛ السيد كوتيرو، الذي سنناقش ولايته أثناء الدورة المرتقبة للجنة حقوق الإنسان في جنيف.

وفيما يتعلق ببعثة مراقبي الأمم المتحدة في بريفلاكا، التي تتصل جوانبها الإدارية اتصالا وثيقا ببعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، فإن حكومتي ترى أن ولايتها ينبغي أيضا أن تنتهي بحلول ١٥ تموز/يوليه من هذا العام.

لقد كان هذا العام حافلا بالأحداث الهامة في البوسنة والهرسك، وقد سبق وأشرت إلى بعضها بإيجاز. ولكن أحد هذه الأحداث ستكون له أهمية خاصة بالنسبة للبلد، ألا وهو انضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا في ٢ أيار/مايو. وسيعجل ذلك الانضمام بالعمليات الديمقراطية، وحكم القانون وحماية حقوق الإنسان – وهي التطورات التي خبرناها في كرواتيا منذ لحظة انضمامنا إلى المنظمة في عام ١٩٩٦. ومن خلال عملية الانضمام بأسرها، أصبحت كرواتيا من أشد الداعين إلى ضرورة انضمام البوسنة والهرسك إلى مجلس أوروبا. ويسعدنا أن تصل العملية إلى نهايتها، ونهنئ جارتنا بحرارة على هذا النجاح التي هي جديرة به.

وإذا أرادت البوسنة والهرسك أن تعتنق تماما المعايير الأوروبية في مجال حماية حقوق الإنسان، فلا بد أن تطوع هيكلها المؤسسي. وهناك ضرورة لبذل مزيد من الجهود لتنفيذ قرار المحكمة الدستورية بشأن الحقوق المتساوية للشعوب المؤسسة الثلاثة في جميع أراضي البوسنة والهرسك. ولا يمكننا بكل بساطة أن نتوقع من سلطات سراييفو أن تنفذ كل المتطلبات الناشئة عن العضوية في مجلس أوروبا، بينما ما زالت في نفس الوقت تكافح من أجل بقاء دولة مقسما عرقيا.

وتود حكومتي أن ترى الأطراف في البوسنة والهرسك وهي تعمل معا لتحقيق هذا التطور في الترتيب الدستوري الحالي، بحيث تستجيب للبيئة الدستورية الجديدة والتحديات الجديدة الناشئة عنها. ونأمل أن تمثل الانتخابات المرتقبة في تشرين الأول/أكتوبر خطوة أخرى في تطوير البوسنة والهرسك ذات المنحى الأوروبي المستدام. وأملنا أن يكفل ذلك الانتقال السلس من البوسنة والهرسك في إطار "دايتون"، التي تستهدف إنهاء الصراع، وإنقاذ الأرواح بشكل براغماتي، إلى البوسنة والهرسك "الأوروبية" –

الدولة التي تتوفر لها مقومات البقاء، وتتواءم مع المعايير الأوروبية للحكم الصالح، وسيادة القانون، وحماية حقوق الإنسان.

ومن نفس المنطلق، نرى أن قبول البوسنة والهرسك في مجلس أوروبا خطوة أولى نحو مزيد من الاندماج الأعمق في التكامل الأوروبي. وأملنا أن تبدأ البوسنة والهرسك في المستقبل القريب في التفاوض أيضا بشأن اتفاق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي - وهو من نوع الاتفاق الذي وقّعت عليه كرواتيا مؤخرا. وحكومتي على أهبة الاستعداد لمشاطرة تجربتنا المتعلقة بهذه العملية.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن بدء محاكمة سلوبودان ميلوسوفتش مؤخرا، الرئيس السابق لصربيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، علامة على بدء عهد جديد لمنطقتنا. وهو يغلق فصلا بالنسبة لمئات الآلاف الذين فقدوا أحباءهم في كرواتيا والبوسنة والهرسك وكوسوفو وتعين عليهم مواصلة الحياة مع الذكريات المريرة. وستفيد محاكمة ميلوسوفتش أيضا في الفهم الأفضل لمجرى الأحداث في يوغوسلافيا السابقة، وتفيد، تبعا لذلك في المصالحة بين شعوب جنوب شرق أوروبا.

ومن المؤسف، أن المحاولات التي بذلتها قوة تثبيت الاستقرار في الأسبوع الماضي لإلقاء القبض على رادوفان كارادتش، وهو مجرم حرب آخر مشهور، لم تكلل بالنجاح. فما زال طليق السراح، وينبغي أن يظل مع رانكو ملادتش على قائمة أولويات محكمة لاهاي. ووجود رادوفان كارادتش في البوسنة والهرسك يمثل تهديدا دائما للاستقرار في البلد ويخلق خطرا ينبغي التصدي له. وسينعكس عدم النجاح في اعتقال كارادتش - أو عدم وجود الإرادة السياسية لاعتقاله - بالسلب على مصداقية قوة تثبيت الاستقرار والجهود الدولية في البوسنة والهرسك بشكل عام.

وإنني أكرر التأكيد على ما قلته في مناسبات سابقة وهو: إنه لا بقاء للبوسنة والهرسك مع بقاء كارادتش وملادتش طليقي السراح.

وستواصل كرواتيا توسيع نطاق التعاون الثنائي مع البوسنة والهرسك، التي نشترك معها في طائفة واسعة من المصالح المشتركة. ولهذا التعاون، شأنه شأن كل عملية، لحظات يزدهر فيها ولحظات يخبو، فترات طيبة وفترات من الفرص الضائعة. ومن الأهمية بمكان أن يظل الاتجاه العام السائد في العلاقات الثنائية إيجابياً. وبالأمس فقط، زار نائب وزير الخارجية الكرواتي سراييفو وأجرى حواراً بنّاء للغاية مع القيادة البوسنية، بينما سيزور رئيس وزراء البوسنة والهرسك زغرب في وقت لاحق من هذا الأسبوع.

وأختتم كلمتي بأن البوسنة والهرسك حيوية لكرواتيا بوصفها جارة لنا، وبوصفها وطن الكروات البوسنيين، وبوصفها شريكة اقتصادية، وبوصفها صديقة لنا. لذلك فإن كرواتيا على استعداد لتقديم دعمها الكامل للجهود المبذولة على الصعيد الدولي من أجل تيسير قيام دولة ذات سيادة ومستقرة وقادرة على الاستمرار في البوسنة والهرسك. ومع احترامنا الكامل لكون ترتيباتها الدستورية أمر يعني الشعوب الثلاثة التأسيسية للبوسنة والهرسك وجميع مواطنيها، فإننا نأمل مخلصين أن تتجلى بصدق في الترتيب الدستوري الجديد الذي تأخذ به الحقوق المتساوية للشعوب التأسيسية الثلاثة في جميع أراضيها، وذلك كشرط مسبق لنجاح عودة اللاجئين ولحماية حقوق الإنسان والاستقرار والاستدامة، وللمزيد من الاندماج في عمليات التكامل الأوروبية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كرواتيا على الكلمات الودية التي وجهها لي.

المتكلم التالي في قائمتي هو ممثل أوكرانيا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كوشينسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سروري أن أرحب بكم في هذه القاعة يا سيدي، حيث ألهمت فلسفة السلام النرويجية، التي تصورها لوحة الحائط الشهيرة الماثلة أمام أعيننا، أعضاء مجلس الأمن عقوداً من الزمن. كما أود أن أضم صوتي إلى غيري من المتكلمين في تهنئة وفدكم على بداية ناجحة لفترة رئاسته مجلس الأمن.

ويشرفني بصفة خاصة أن أوجه الشكر للأمين العام كوفي عنان، وللأمين العام والممثل السامي خافير سولانا، وللممثل السامي فولفغانغ بيتريتش، وللممثل الخاص والمنسق جاك بول كلاين، على البيانات الهامة التي أدلوا بها اليوم.

كما أن من دواعي سرور وفدي أن يستقبل هنا ممثلي البوسنة والهرسك، وهي بلد كان لا بد له من المرور بمحنة الحرب لكي يصبح، في اعتقادي، رمزاً للسلام والوفاق بين الأعراق والتسامح الديني.

وترحب أوكرانيا بالقرار الذي اتخذه الاتحاد الأوروبي بتسلم مهام البعثة الدولية التي تتصدرها الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، ليبدأ أول عملية له في إدارة الأزمات بموجب السياسة الجديدة للأمن والدفاع. ويشكل اعتزام الاتحاد الأوروبي أن يسهم إسهاماً رئيسياً في تبسيط الوجود المدني ووجود الشرطة بشكل عام في البوسنة والهرسك خطوة أساسية، من شأنها الإسراع بإجراء المزيد من التغييرات الإيجابية في هذا البلد. وليست الأنشطة التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك مجرد محك للقدرة الأوروبية على صون ما تم إنجازه في هذا البلد والتشجيع على التنمية ذات التوجه الأوروبي، بل إنها أيضاً تشكل تحدياً سياسياً واقتصادياً واضحاً لاستراتيجيات الاتحاد الأوروبي وطرقه الجديدة في إدارة الأزمات.

وترحب أوكرانيا في هذا السياق باتفاق الاتحاد الأوروبي على دعوة الدول غير الأعضاء في الاتحاد إلى المشاركة في بعثة الشرطة المعتزم إيفادها في المستقبل. وبعد أن أعربنا عن اهتمامنا بالاشتراك في العمليات العسكرية لإدارة الأزمات بقيادة الاتحاد الأوروبي وفي العمليات المتصلة بسياسة الأمن والدفاع الأوروبية، بما في ذلك الجوانب العسكرية والمدنية، فإن حكومتي تؤكد من جديد استعدادها للإسهام في بعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي. وما زالت أوكرانيا على التزامها بتحقيق أهداف السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك، بعد أن شاركت في جميع العمليات الدولية لحفظ السلام في البلد المذكور، بدءاً من قوة الأمم المتحدة للحماية، فقوة التنفيذ، وقوة تحقيق الاستقرار إلى قوة الشرطة الدولية.

وأود أن أبلغ المجلس بأن الممثل الخاص لأوكرانيا في البلقان، نائب وزير الدولة إيجور خارشينكو، سيقوم في أوائل الأسبوع المقبل بزيارة رسمية للبوسنة والهرسك للتباحث في الأشكال العملية للتعاون الثنائي فضلاً عن المسائل الأخرى ذات الصلة بمشاركة أوكرانيا في الجهود الدولية المبذولة في هذه المنطقة.

ومن دواعي الأسف أن نعلم بقرار السيد فولفغانغ بيتريتش التخلي عن منصبه في نهاية أيار/مايو ٢٠٠٢. وكما جاء في إحاطته الإعلامية الشيِّقة، فقد تحققت نتائج ظاهرة في تنفيذ المهام ذات الأولوية التي اعتمدها مؤتمر تنفيذ السلام في أيار/مايو ٢٠٠٠.

ويحيط وفدي علماً مع الارتياح الخاص بالتغييرات الإيجابية التي طرأت في مجال الإصلاح الاقتصادي. وقد أحرز تقدم ملموس في توطيد أركان مؤسسات الدولة. ويمر تنفيذ ”قرار الشعوب التأسيسية“ الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك بمرحلة حاسمة. وقد أدخل إصلاح شامل

على النظام القضائي. وفي السنتين الماضيتين وحدهما، كان هناك ما يزيد عن ٠٠٠ ١٣٠ من حالات عودة المواطنين إلى مناطق تشكل فئتهم العرقية فيها أقلية. وأخيراً، يبدو أن البوسنة والهرسك على أهبة الاستعداد لإجراء انتخابات عامة في تشرين الأول/أكتوبر ستكون أول انتخابات تجريها السلطات المحلية منذ نهاية الحرب.

وفي جميع هذه الإنجازات، تعرب أوكرانيا عن تقديرها للإسهام القيِّم الذي قدمه السيد فولفغانغ بيتريتش. وإذ نعرب للسيد بيتريتش عن تقديرنا لجهوده المفيدة خلال العامين والنصف الماضيين، فإننا نرجو له كل توفيق في مساعيه المقبلة. كما نرحب بقرار مجلس تنفيذ السلام تسمية اللورد آشداون ممثلاً سامياً جديداً للبوسنة والهرسك ونتعهد بالتعاون الكامل معه.

وأود باسم حكومة أوكرانيا أن أعرب عن التقدير لرجال بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك ولنسائها، بقيادة السيد جاك بول كلاين.

ويرى وفدي من المطمئن الأنباء الميدانية الطيبة التي سلّط الضوء عليها اليوم السيد كلاين، ويرحب بالنتائج القيمة التي تم الحصول عليها في مجالات إصلاح الشرطة، وإعادة تشكيل الشرطة، وبناء المؤسسات، والتعاون فيما بين قوات الشرطة. ونرجو أن يتم الحفاظ على جميع هذه التطورات الإيجابية في المستقبل، ويخامرنا اعتقاد قوي بأن الأهداف العملية التي تحددها البعثة ستنفذها بنجاح بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بالمتابعة.

ولعلي أختتم كلمتي بالتأكيد مجدداً على دعم بلدي إلى أقصى حد للجهود المكثفة التي تبذلها البوسنة والهرسك من أجل بناء مجتمع ديمقراطي ينعم بالرخاء فيما يتعلق بحقوق كل مواطنيه بلا استثناء. ونتطلع إلى اتخاذ مزيد من الخطوات الرامية إلى تعزيز مبادئ سيادة القانون وتشجيع عمليتي بناء المؤسسات والتحول الاقتصادي.

كما يولي وفدي اهتماماً خاصاً لحماية حقوق الأشخاص الذين ينتمون لأقليات قومية، ولا سيما الطائفة الأوكرانية. ولا تزال هذه المسألة مثار قلقنا وننتظر من الممثل السامي والممثل الخاص للاتحاد الأوروبي مزيداً من المساعدة في النهوض بالحالة في هذا المجال. ونرى أيضاً أن الزعماء السياسيين للبوسنة والهرسك سيظهرون الإصرار اللازم على توجيه بلدهم للدخول في جماعة أوروبية يقودها الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي ومجلس أوروبا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل أوكرانيا على كلماته الرقيقة التي وجّهها إليّ.

وأعطي الكلمة الآن للسيد فولفغانغ بتريتش للرد على التعليقات التي طُرحت والأسئلة التي أثيرت.

السيد بتريتش (تكلم بالانكليزية): حيث أن الوقت متأخر أود أن أردّ بسرعة على المسائل المتعلقة بالأمن الشامل في مرحلة ما قبل الانتخابات وفيما يتعلق بالمجتمع الكرواتي الديمقراطي.

فيما يتعلق بالحالة الأمنية، أعتقد أن جاك بول كلاين سيكون بوسعه أن يقدم للمجلس مزيدا من التفاصيل بشأن قوة الشرطة وإنفاذ القانون عن الحالة الأمنية هناك ككل. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أنه بغية توفير بيئة آمنة ومأمونة فإن استمرار وجود قوة تثبيت الاستقرار مسألة تكتسب أهمية قصوى بالنسبة للانتخابات المقبلة وكذلك بالنسبة للفترة التي تليها مباشرة.

وأعتقد أيضا أنه في نهاية المطاف سيعود الأمر للسلطات المحلية لتوفير السلامة والأمن الضروريين لمواطنيها. إن إصلاح الجهاز القضائي وجهاز الخدمة المدنية، الذي لا يزال ينتظرنا، هما جانبان هامان في تعزيز الأمن المدني. إن

الحكومة المتعددة الأعراق والموجهة نحو الإصلاح تدرك تمام الإدراك حقيقة أنه في حقبة ما بعد الحرب مباشرة يعتبر بالطبع الأمن والسلامة الشخصية على جانب كبير من الأهمية.

ومن بين المخاطر الأمنية المستمرة في البوسنة والهرسك، على سبيل المثال، التطرف السياسي، وأنواع التطرف الأخرى، ولكن، مرة أخرى، فإن التغيير في هذا المجال هام جدا. ويمكن أن يتجلى ذلك التغيير أيضا حتى عندما يتعلق الأمر بالاتجاهات الراديكالية التي كانت سائدة خلال السنة الماضية في البوسنة والهرسك. وذلك هو السؤال الثاني الذي أحاول الإجابة عليه.

عندما أتكلم عن التطرف في البوسنة والهرسك فإنني أشير بصورة رئيسية وحصرية إلى القيادة العليا الراديكالية، وليس إلى عدد كبير من الأعضاء النزيهين في ذلك الحزب الذين يشعرون بالقلق وعن حق إزاء وضع الكروات في البوسنة والهرسك. ومرة أخرى، فإنني أقصر كلامي على القيادة العليا الراديكالية التي كانت تسعى إلى الانسلاخ عن الإطار الدستوري في السنة الماضية، عندما تفوقت عليها في الانتخابات الحكومة الجديدة الموجهة نحو الإصلاح، التحالف من أجل التغيير؛ عندما دعت إلى مقاطعة تامة للمؤسسات الاتحادية؛ وعندما أنشأت مؤسسات غير شرعية وخارجة عن الإطار الدستوري؛ وعندما حضت على الفرار من الجندية وقام بعدها ٧ ٠٠٠ شخص من أصل كرواتي بترك القوات المسلحة التابعة للكيان في غضون أيام؛ وعندما دعت إلى مقاطعة الضرائب - لقد كانت هذه بالفعل أخطر أزمة منذ اتفاق دايتون - وعندما بدأت أيضا بمقاطعة الهيئات التشريعية في الاتحاد وعلى مستوى الدولة.

ولقد تغيّرت الأمور تغيرا كبيرا منذ ذلك الحين. وقد تعيّن عليّ أن أتدخل بشدة. واضطررت إلى فصل رئيس الحزب الذي كان أيضا عضوا في رئاسة البوسنة والهرسك في ذلك الوقت. واضطررت إلى وضع البنك الهرسكي تحت الإدارة المؤقتة، إذ كان ذلك البنك يعمل كمؤسسة لغسل الأموال للعناصر الراديكالية. وفي الوقت نفسه، تابعت الحوار مع القوة المعتدلة في المجتمع الكرواتي وداخل البوسنة والهرسك.

لقد انتهت الأزمة منذ تشرين الثاني/نوفمبر. وعادت البوسنة والهرسك إلى الهيئات التشريعية. ومن الجلي تماما أن هناك الآن شرخا داخل الحزب. إن المتطرفين المهمشين يدركون أن وقتهم قد انتهى. ومن الواضح أيضا الآن أن هذا الحزب عليه أن يتقدم بقيادة جديدة. لذلك فالتغييرات وشيكة بفضل الدعم المستمر الذي تقدمه الحكومة في زغرب إلى الإصلاح والتحديث داخل المجتمع الكرواتي في البوسنة والهرسك. وفي هذا الصدد، فإن الأمور تسير إلىالأمام. وأعتقد أننا سنرى مستقبلا أفضل، للشعب الكرواتي المؤسسي في البوسنة والهرسك ما أن تتخذ البوسنة والهرسك هذه القرارات.

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكركم يا سيادة الرئيس على كلماتكم الطيبة جدا. وأود أيضا أن أشكر المتكلمين على كلماتهم الطيبة عن عملي ومنجزاتي في فترة تزيد عن عامين ونصف في البوسنة والهرسك. أعتقد أن الأهم بطبيعة الحال هو الدعم المستمر من المجلس لأنني مقتنع بأن البوسنة والهرسك يمكن أن تصبح حقا عضوا كامل العضوية في الاتحاد الأوروبي للدول ذات السيادة، وفي المجتمع الدولي بالطبع. وهذا سيكون البرهان النهائي على أن عملنا في البوسنة والهرسك لم يذهب سدى.

لقد ذكر السفير سيمونوفيتش أن هذه المهمة تمثل التحدي النهائي. وأنا بدوري أتفق معه تماما. بيد أننا سننجح في نهاية المطاف. وهذه قناعتي أيضا. وإنني إذ أعتقد

أن ولايتي توشك على الانتهاء، فإن الحالة في البوسنة والهرسك تبدو واعدة أكثر عما كانت عليه. وذلك بفضل الجهود المتضافرة التي يبذلها المجتمع الدولي بالاقتران مع الشراكة التي بُنيت على مدى الشهرين الماضيين. إنني أناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يواصل دعمه الكامل للبوسنة والهرسك. وإني شخصيا أناشد المجلس أن يقدم تأييده الكامل الخلفي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد بتريتش على التوضيحات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن للسيد جان بول كلاين للرد على التعليقات والأسئلة التي أثيرت.

السيد كلاين (تكلم بالانكليزية): سأتوخى الإيجاز أيضا.

إن درجة الاحترافية في قوة الشرطة آخذة في التحسن. ولكن علينا أن ندفع لأفراد الشرطة أجرا يكفي لسد رمقهم. إن سلة المواد الغذائية لأسرة مكونة من أربعة أفراد في البوسنة والهرسك تكلف ٤٥٠ من الماركات القابلة للتحويل. والعديد من رجال الشرطة يُدفع لهم أجر أقل من ذلك. ومن الواضح أننا نعرف أنه في جميع بلداننا عندما ندفع للشرطة وموظفي الخدمة المدنية أجرا معقولا فإننا نقلل من الفساد. وهدفنا الرئيسي هذا العام يتمثل في ترشيد رواتب أفراد الشرطة. وسنعمل بكثب مع قيادة الاتحاد وجمهورية صربسكا لبحث ومعالجة تلك المشكلة.

أما فيما يتعلق بالبوسنة والهرسك فإن الكثير يتوقف على القرارات الدستورية التي ستُتخذ في الأسابيع المقبلة. وكما قلت قبل ثلاثة أسابيع في موستار، يجب على الكروات الانخراط بصورة بنّاءة في مؤسسات الدولة لاستخدام ما لديهم من سلطة. إن البوسنة والهرسك لا يمكن أن تعمل كدولة أوروبية بدون الكروات والصرب. ولكن كثيرا ما ضُللوا من قِبل قادتهم الذين وضعوا مصالحهم المالية فوق مصالح شعوبهم. ولدينا مَثل قديم يقول ”إذا كنت تمتطي صهوة جواد ميِّت فإنك لن تمضي بعيدا“. لقد حان الوقت لهم لكي يترجلوا الجواد الميِّت. ولا يزال لدينا العديد من الزعماء الذين قادوهم إلى الحرب لا إلى السلام. إنهم اتبعوا ماضيا ليس بوسعهم تغييره؛ وهناك مستقبل ليس بوسعهم أن يتبينوه. وبعض الناس لا يزالوا يصوتون ”تصويتا عرقيا للغاية“؛ إنهم ما برحوا لا يصوتون تصويتا اقتصاديا وسياسيا، ونتمنى عليهم أن يفعلوا ذلك.

وفي ختام كلمتي، أود أن أقول إن ما أحرز من تقدم في البوسنة والهرسك ربما يكون بطيئا. وهو في بعض الأوقات تقدم متردد. ولكن هناك تقدم حقيقي. إن مَن يضعون العراقيل ما زالوا موجودين، ولكن هناك مثل بوسني يقول ”الكلاب تنبح والقافلة تسير“.

وأخيرا، أود أيضا أن أشكر وأهنئ زميلي فولفغانغ بتريتش على ما قام به من عمل في البوسنة والهرسك. وأشكر رئيس وأعضاء المجلس على ملاحظاتهم الطيبة عن شعبي، وسوف أنقل تلك الملاحظات إلى سراييفو وأجعلهم يعرفون أنكم تحملون مشاعر طيبة نحوهم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد كلاين على التوضيحات التي قدمها.

أفهم أن مجلس الأمن مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع اعتراضا، سأطرح مشروع القرار للتصويت الآن.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، أيرلندا، بلغاريا، الجمهورية العربية السورية، سنغافورة، الصين، غينيا، فرنسا، الكاميرون، كولومبيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موريشيوس، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): كان هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٣٩٦ (٢٠٠٢).

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.